

تعديل الخريطة الانتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الانتخابي

جاسم محمد كرم*
جاسم محمد العلي**

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة خريطة الدوائر الانتخابية بدولة الكويت وتحليلها؛ وذلك لأن طريقة رسم الدوائر الانتخابية لها أثر كبير في التحكم بنتيجة الانتخابات أولاً، وفي السلوك الانتخابي العام للناخبين ثانياً. إن الدوائر الانتخابية في دولة الكويت رسمت ست مرات منذ عام 1961 حتى الآن (آخر مرة عام 1996). وبعض تلك التعديلات كانت طفيفة ولم تكن مؤثرة. أما التغيير الذي حصل وفقاً للقانون رقم 99 لعام 1980، الذي غير الدوائر من 10 إلى 25 دائرة، فقد كان له أثر كبير في الساحة الانتخابية. لقد أفرز ذلك التغيير أنماطاً انتخابية سلبية، مثل بروز النمط القبلي أو الطائفي، بالإضافة إلى تشجيع عملية شراء الأصوات. ويرجع سبب ذلك إلى تصغير حجم الدوائر مما يجعل المرشح بحاجة إلى أعداد قليلة من الناخبين للنجاح في الانتخابات. وبسبب السلبات التي رافقت الانتخابات فقد تقدم أعضاء مجلس الأمة بعدة اقتراحات لإعادة رسم الدوائر الانتخابية بغرض القضاء على تلك السلبات، وتمثلت الاقتراحات بتقليص عدد الدوائر إلى دائرة واحدة أو خمس دوائر أو عشر دوائر. وقد حلت هذه الدراسة جميع المقترحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة واللجنة الخماسية ومقترح لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بمجلس الأمة ومقترحي الحكومة. وأبرزت الدراسة إيجابيات كل مقترح وسلباته. وفي الختام اقترح الباحثان تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية مبنية على أسس جغرافية بحتة ومراعية عدالة توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية وضمان تمثيل جميع الأطياف السياسية في مجلس الأمة. وانتهت الدراسة إلى أن تقليص الدوائر سوف يساعد على الحد من نمط التصويت الطائفي والقبلي، ويقلل من ظاهرة شراء الأصوات. غير أن تعديل الدوائر وحده لا يمكن أن يحل كل السلبات بشكل نهائي. ولكي يتحقق ذلك يجب تضافر كل الجهود الحكومية والشعبية لتغيير السلوك الانتخابي للناخب الكويتي مزامنة مع تعديل الدوائر الانتخابية.

* أستاذ مساعد - قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت.

** قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت.

المصطلحات الأساسية: جغرافية الانتخابات - الدوائر الانتخابية

- السلوك الانتخابي - القبلية - الطائفية - شراء الأصوات.

مقدمة:

دراسة الخريطة الانتخابية لأي دولة قضية يوليها المتخصصون في جغرافية الانتخابات جل اهتمامهم، فطريقة رسم الدوائر الانتخابية تحدد، في كثير من الأحيان، الأحزاب التي سيكون لها حظ أوفر في الفوز بعدد أكبر من المقاعد في البرلمان. وكما هو معروف فإن خريطة الانتخابات لا تظل ثابتة في أي دولة؛ ففي العادة تلجأ الدول لتغيير الدوائر الانتخابية وإعادة رسمها بين فترة وأخرى نتيجة للتحركات السكانية الدائمة التي تؤدي إلى اختلاف نسبة الناخبين في الدوائر أو بسبب ظهور مناطق جديدة لم تكن موجودة أصلاً* (محمد الديب، 2002).

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الدوائر الانتخابية في الدول الديمقراطية العريقة أكثر ثباتاً بسبب ثبات مناطقها الحضرية واستقرار سكانها نسبياً، فإن هذه الظاهرة تبرز بشكل أكبر في الدول حديثة الديمقراطية، ومنها دولة الكويت.

فبسبب حداثة التجربة البرلمانية في الكويت ونظراً للتوسع الحضري والحركة السكانية الدائمة فإننا نرى ظهور مناطق جديدة خلال فترات زمنية قصيرة، نتيجة تحركات سكانية بارزة من مناطق قديمة إلى مناطق حديثة، الأمر الذي يغير نسب السكان في المناطق. وهذا بالطبع ينعكس على الخريطة الانتخابية، فتظهر دوائر انتخابية تحتوي نسبة قليلة من الناخبين مقابل دوائر أخرى تحتوي أضعاف ناخبي الدائرة الأولى. وينعكس ذلك بالطبع على عدم العدالة في تمثيل التكتلات والتجمعات السياسية في مجلس الأمة. لذلك فإن الدولة تضطر إلى إعادة تغيير الدوائر الانتخابية حتى تحقق العدالة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية.

وكما أسلفنا فإن هذه الظاهرة موجودة في كل الدول الديمقراطية، غير أن هناك بعض الدول التي تلجأ إلى هذه العملية رغبة منها في مساندة حزب معين. وقد كتب بتلر (Butler, 1955: 132) أن هذه الظاهرة تحدث كثيراً في بريطانيا التي غيرت حدود دوائرها الانتخابية ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر (1832-1867-1885)،

* لمزيد من المعلومات حول جغرافية الانتخابات يرجى الرجوع إلى الكتابين التاليين:

1 - محمد محمود الديب (2002). الجغرافية السياسية: منظور معاصر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية: 739-778.
2 - Muir, R. & Paddison, R. (1985) *Politics, geography and behaviour*. London: Methuen & Co. Ltd: 80-114.

وأربع مرات خلال القرن الماضي (1918-1947-1954-1962). وكانت هذه التعديلات تهدف إلى تحقيق الحجم المتساوي للناخبين في الدوائر الانتخابية. غير أن الحكومات البريطانية كانت منحازة في رسمها للدوائر؛ حيث عمدت حكومة العمال عام 1947 إلى استحداث 17 دائرة انتخابية في المناطق الحضرية بسبب تركيز معظم مؤيديهم فيها. وفي عام 1954 قامت حكومة المحافظين بعملية معاكسة بزيادة الدوائر الريفية عن طريق تقسيمها إلى دوائر أصغر، وذلك قبل موعد الانتخابات البريطانية لعام 1955 (Butler, 1955: 143).

وفي دولة الكويت وعلى مدى أربعين عاماً (منذ 1961) صدرت 6 قوانين خاصة برسم الدوائر الانتخابية؛ القانون الأول كان رقم (25) لعام 1961 الذي قسم الكويت إلى عشرين دائرة لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي (Jarkhi, 1984: 346). وقد اعترضت قوى المعارضة على ذلك التقسيم؛ لأن الدولة بحجمها الصغير وعدد سكانها المحدود لا تتحمل هذا العدد الكبير من الدوائر الانتخابية. وقد فكرت قوى المعارضة بأن الحكومة كانت تهدف من هذا التقسيم رسم دوائر انتخابية تتجانس وأماكن إقامة تجمعات بعض القبائل وبعض الكتل الاجتماعية الأخرى بهدف التحكم في تركيبة أعضاء مجلس الأمة. ولذلك نادت المعارضة بجعل الكويت دائرة انتخابية واحدة (Jarkhi, 1984: 347).

وقد رفضت الحكومة ذلك الاقتراح، وتوصلت إلى حل يرضي الأطراف كلها بتقسيم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية وفقاً للقانون رقم 28 لعام 1961، (جاسم كرم وجاسم العلي، 1999: 7). وتبع ذلك قانونان هما: قانون رقم (78) لعام 1966، وقانون رقم (6) لعام 1971. وكانت تلك التعديلات طفيفة وغير مؤثرة في تركيبة القوى السياسية في مجلس الأمة. وكما هو معروف فقد حُلَّ مجلس الأمة في أغسطس عام 1976، وقبل عودة مجلس الأمة مرة أخرى صدر المرسوم بالقانون رقم (99) لعام 1980 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة. وتبعاً لذلك القانون قسمت الكويت إلى 25 دائرة انتخابية، على أن ينتخب عضوان من كل دائرة (Jarkhi, 1984: 348). وقد عزت الحكومة الحاجة إلى هذا التعديل إلى ظهور مناطق عمرانية جديدة وتحركات سكانية سببت عدم العدالة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية. أما آخر تعديل فقد كان وفق قانون رقم (5) لعام 1996 بسبب ظهور بعض المناطق الجديدة التي لم تكن مدرجة في جداول الانتخابات (الكويت اليوم، 1996).

هدف البحث:

هدف هذا البحث إلى دراسة التقسيم الحالي للدوائر لمعرفة مزاياه وعيوبه، وإذا ما كانت هناك حاجة فعلية لتغيير الدوائر الانتخابية. وبهذا الصدد فإن الباحثين

سيحلان كل المقترحات التي تقدم بها السادة أعضاء مجلس الأمة ولجنة الشؤون الداخلية بالمجلس لإيضاح مزايا كل مقترح وعيوبه. كما سيتقدم الباحثان برسم خريطة انتخابية جديدة مبنية على أسس سوف تشرح لاحقاً. وقد اعتمد البحث على البيانات الرسمية من مجلس الأمة وإدارة الانتخابات بوزارة الداخلية، ورسمت الخرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

التقسيم الحالي للدوائر:

قبل الخوض في مناقشة التقسيم الحالي للدوائر يجب أن نذكر أن التقسيم القديم (قانون 28 لعام 1961) كان يتمشى وتوزيع الكتل الاجتماعية في الكويت، حيث رسمت كل دائرة لكي تضم شريحة اجتماعية من سكان الكويت سواء كانت قبلية، طائفية، أم من طبقة التجار (عبدالله النفيسي، 1987: 29). وكانت نية المشرع في ذلك الوقت هي أن تمثل كل فئات المجتمع في البرلمان، غير أن ذلك التقسيم أوجد الأرضية الخصبة التي أدت مستقبلاً إلى بروز القبلية والطائفية في المجتمع الكويتي.

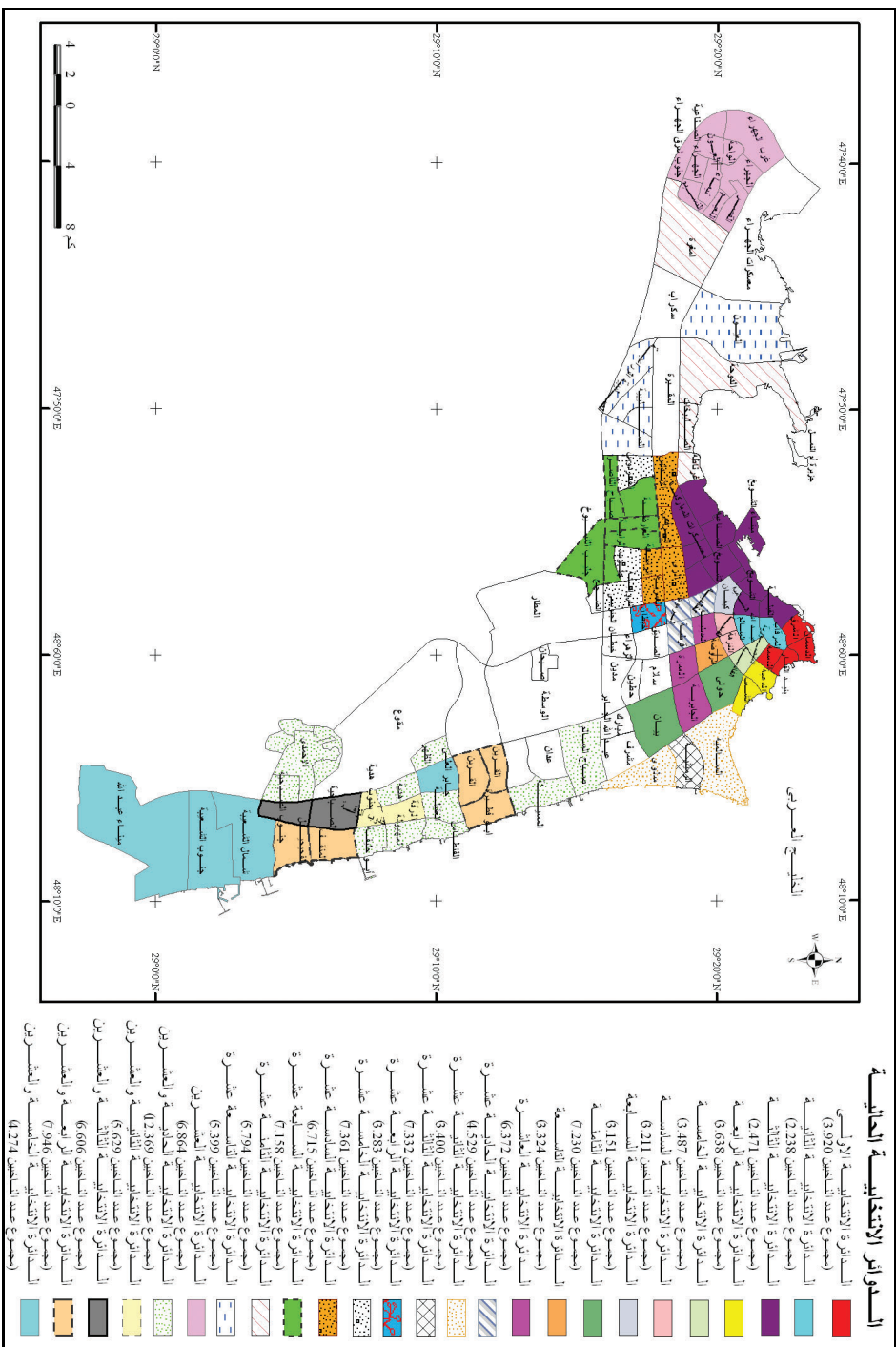
كما ذكرنا سابقاً، فإن التقسيم الحالي للدوائر جاء وفقاً لقانون رقم (99) لعام 1980، الذي قسم الكويت إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية، على أن تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس (خريطة 1). وقد صدر هذا القانون في فترة حل مجلس الأمة، لذلك كان لازماً على مجلس 1981 أن يصادق على هذا القانون حتى يعتبر نافذاً. ووقع أعضاء المجلس في مشكلة حقيقية؛ فهم إذا لم يصادقوا على القانون اعتبرت عضويتهم غير شرعية، لذلك فقد ووفق على ذلك القانون (5 نواب فقط صوتوا ضد القانون). ويرى الكثير من المحللين أن زيادة عدد الدوائر الانتخابية أفضى إلى مثالب في نظام الانتخاب، أبرزها ما يلي:

1 - كلما صغر حجم الدائرة قل عدد الناخبين فيها وأصبح المرشح يحتاج إلى عدد قليل من الأصوات لكي يفوز، وقد أدى ذلك إلى:

أ - زيادة أعداد المرشحين بشكل كبير مما يؤدي إلى تشتت الأصوات.

ب - أغرى ذلك بعض المرشحين بنقل أصوات مؤيديهم من دوائر انتخابية أخرى بشكل يخالف القانون أولاً ويثير كثيراً من الحزازات في الدائرة الانتخابية ثانياً. وقد ظهرت هذه المشكلة بشكل واضح حتى كتبت بعض الصحف عن منزل في الدائرة الأولى مسجل على عنوانه 23 ناخباً، وهذا يجافي الوضع الطبيعي (الوطن، 2003).

ج - إن حاجة المرشح إلى عدد قليل من الأصوات للنجاح شجع على بروز ظاهرة شراء الأصوات ممن فسدت ضمائرهم بشكل سافر. وهذه المشكلة انتشرت في انتخابات مجلس الأمة لعام 2003 بشكل لافت للأنظار. وقد تقدم أحد الناخبين إلى جريدة القبس بدليل يثبت أنه تلقى مبلغاً من المال مقابل التصويت



لأحد المرشحين. وقد أقسم على القرآن أن يصوت لذلك المرشح مقابل المال الذي حصل عليه. وقد قدمت القبس الدليل إلى الجهات المسؤولة التي لم تتخذ الإجراءات اللازمة (القبس، 2003 أ).

د - أدى صغر حجم الدائرة إلى بروز الانتخابات الفرعية (التي يجرمها القانون حالياً). وتهدف هذه الانتخابات أو التصفيات، كما يحلو للبعض تسميتها، إلى اختيار مرشح القبيلة، وذلك حتى لا تنتشت أصوات القبيلة، ويضمن ذلك المرشح الفوز. ومما لا شك فيه أن لهذه الظاهرة نتائج سلبية على وحدة المجتمع؛ لأنها تثير القبائل والمجموعات الأخرى ضد القبيلة التي تحتكر مقاعد المنطقة. لذلك لجأت قبائل صغيرة إلى عمل تجمع بينها وبين بعض التجمعات الحضرية لعمل تصفية بين مرشحيها من أجل كسر احتكار القبيلة الكبيرة لمقاعد الدائرة.

2 - هذا الوضع جعل النائب أسيراً للناخب، فأصبح كل همه أداء الخدمات للناخبين بدلاً من أن يصبح مشرعاً للقوانين ومراقباً لأعمال السلطة التنفيذية.

3 - هناك بعض العيوب الفنية في الخريطة الانتخابية، ومن هذه العيوب ما يسمى (الجريماندرينج) أي عدم وجود اتصال جغرافي للدوائر الانتخابية، وذلك بهدف مساندة مجموعة اجتماعية ضد أخرى.

وتوضح الخريطة (2) هذه العيوب كما يلي:

أ - الدائرة الثامنة: تضم مناطق حولي وميدان حولي في الشمال، ثم تتخطى منطقة الجابرية التي أضيفت إلى العدلية (الدائرة 10)، وتضم بعد ذلك بيان ومشرف في الجنوب.

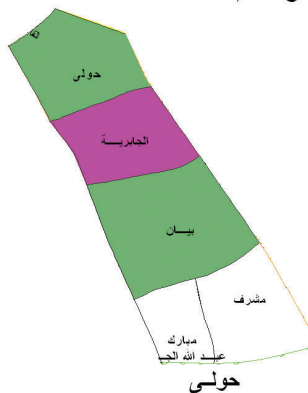
ب - الدائرة الثانية عشرة (السالمية): تتكون من السالمية في الشمال وسلوى في الجنوب، وبينهما منطقة الرميثية (الدائرة 13).

ج - الدائرة الخامسة عشرة: تتكون من الفروانية، وتتخطى بعد ذلك جليب الشيوخ والرابية لكي تضم الفردوس وجنوب الرابية.

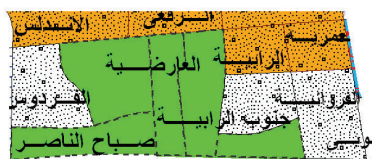
د - الدائرة السادسة عشرة: تضم العمرية والرابية، وتتخطى العارضية لكي تضم الرقعي والأندلس.

هـ - الدائرة السابعة عشرة: تضم جليب الشيوخ في الجنوب، ثم تقفز إلى العارضية وضاحية صباح الناصر.

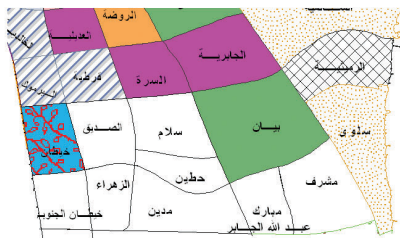
أمثلة عن ظاهرة الجريماندرينج لعام 1996



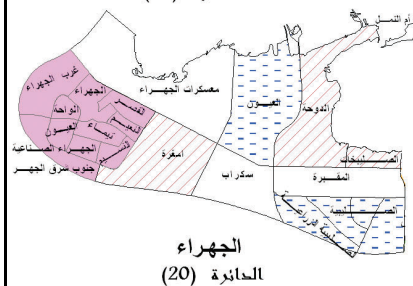
حولي
الدائرة (8)



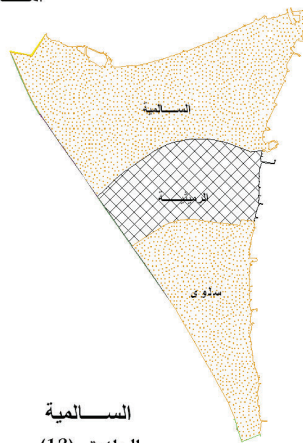
الفروانية
الدائرة (17)



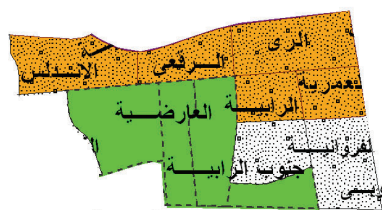
الذبيية
الدائرة (10)



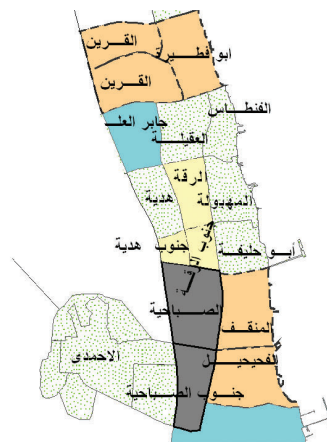
الجهراء
الدائرة (20)



السالمية
الدائرة (12)



العمرية
الدائرة (15)



الاحمدى والفححيل
الدائرة (21)

و - الدائرة الحادية والعشرون: تضم صباح السالم والقرين ثم أبو حليفة والفنطاس والمهولة ثم تتخطى هدية والصباحية لتضم الأحمدى.

ز - الدائرة الرابعة والعشرون: منطقة القرين أضيفت مع الفحيحيل والمنقف مع وجود عدة مناطق تفصل بينهما. (جاسم كرم وجاسم العلي، 1999: 13).

4 - تفاوت عدد الناخبين بين مختلف الدوائر الانتخابية بشكل صارخ؛ ففيما يصل عدد الناخبين إلى ألفي ناخب في بعض الدوائر (الدائرة الثانية - القبلة 2238)، فإن عدد الناخبين يزيد على عشرة آلاف ناخب في بعض الدوائر الأخرى كالدائرة الحادية والعشرين «10764 ناخباً» (وزارة الداخلية، 2003).

إن التقسيم الحالي للدوائر ليس المسؤول الوحيد عن كل المظاهر السلبية التي ترافق الانتخابات، مثل عملية شراء الأصوات وانتشار التصويت القبلي والطائفي والانتخابات الفرعية؛ لأن ذلك كله مرتبط بتأثر الناخب بالبيئة المحلية التي يعيش فيها وبالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية المرتبط بها. فكل تلك العوامل تشكل مجتمعة سلوكه الانتخابي الذي يظهر لاحقاً في صناديق الاقتراع. غير أن الباحثين لا يبرئان التقسيم الحالي للدوائر من المساعدة في وجود تلك الظواهر أيضاً، حيث إن التقسيم الحالي أوجد الأرضية الخصبة التي نمت فيها هذه الظواهر حتى أصبحت جلية في آخر انتخابات لمجلس الأمة. إن هناك حاجة ملحة لإعادة رسم الدوائر الانتخابية بشكل يؤدي إلى التقليل من تلك السلبيات. فكلما قل عدد الدوائر وكبر حجمها صعبت عملية شراء الأصوات وقلت حدة السلوك القبلي والطائفي. ولكن يجب أن نؤكد أن ذلك يجب أن يواكبه تغيير في سلوك الناخب نفسه، وهذا التغيير مسؤول عنه كل مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الحكومة.

الشكل الأمثل للدوائر الانتخابية:

من الضروري أن ندرك استحالة رسم خريطة ترضي الجميع، وتحقيق العدالة الكاملة لجميع الشرائح الاجتماعية في المجتمع. فالمطلوب هو رسم الدوائر بطريقة تحقق الحد المعقول من العدالة؛ بحيث لا يقع ظلم واضح على شرائح اجتماعية معينة تحرمها من التمثيل في البرلمان أو ألا تعكس واقعها الحقيقي وثقلها في المجتمع، وهذا يمكن تحقيقه.

وبناء على ما ذكر، طالب عدد من النواب بضرورة تغيير رسم الدوائر الانتخابية تحقيقاً للعدالة وتجنباً للشوائب التي لازمت الانتخابات بسبب التقسيم

الحالي للدوائر. وتقدم بعض النواب الأفاضل ببعض الاقتراحات بقوانين لإعادة تحديد الدوائر الانتخابية. وفيما يلي تحليل لكل مقترح لمعرفة إيجابياته وسلبياته.

أولاً - اقتراح النائب مسلم البراك (دائرة واحدة):

تحويل الكويت إلى دائرة انتخابية واحدة يمثلها خمسون نائباً مع إعطاء حق التصويت لخمسة مرشحين بدلاً من مرشحين اثنين، وإبطال الآراء التي تعطي لأكثر من هذا العدد أو أقل منه، بحيث تعد باطلة، وغني عن البيان أن الناخب لا يملك إعطاء المرشح الواحد أكثر من صوت واحد. (مجلس الأمة، 2003 أ).

من مزايا هذا المقترح ما يأتي:

أ - يحقق العدالة والتوازن للناخبين.

ب - يقضي على المشكلات التي تثار بين الحين والآخر بسبب صحة الموطن الأصلي للناخب.

ج - يقضي على التعصب بجميع صوره وأشكاله.

د - يقضي على ظاهرة شراء الأصوات.

د - يجعل النائب ممثلاً حقيقياً للأمة ولا يجعله مرتبطاً بمشكلات دائرته.

والنقد الذي يمكن أن يوجه لهذا التقسيم هو أن إعطاء حق التصويت لخمسة لن يحل مشكلة التعصب؛ لأن كل فئة: قبيلة، طائفة، مجموعة، سوف تركز على التصويت لجماعتها، ومن ثم لن يكون هناك تغيير فيما يخص القضاء على التعصب. أي أن نظام الدائرة الواحدة لن يكون فعالاً إلا إذا ارتبط بنظام القائمة المغلقة، أي التصويت للقائمة وليس للأفراد. وهذا ما تطبقه دول مثل إسرائيل والبرتغال.

وما دامت الكويت دولة تخلو من أحزاب منظمة ولا تتبع نظام انتخاب القائمة فإن التحول إلى دائرة واحدة يصبح أمراً غير مجدٍ، علاوة على بروز إشكالية دستورية، حيث إن الأصل أن تكون هناك أكثر من دائرة انتخابية واحدة.

إن نظام الدائرة الواحدة يمكن أن يكون فعالاً ويحل مشكلات كثيرة إذا تم بالصورة التالية (مع حل الإشكال الدستوري أولاً). فبدلاً من إعطاء حق التصويت إلى خمسة مرشحين، يكون التصويت إلى قائمة معينة. وبداية يحسب عدد الناخبين، ثم يقسم على عدد أعضاء مجلس الأمة لكي نعرف حاجة كل عضو من الأصوات لكي ينجح. فمثلاً لو كان لدينا 150,000 ناخب و50 عضواً فإن كل عضو يحتاج إلى 3000 صوت لكي ينجح. وبهذا فإن القائمة التي تحصل مثلاً على 12000 صوت

تضمن مباشرة فوز أربعة أعضاء من قائمتها، والقائمة التي تحصل على 18000 صوت تفوز بستة مقاعد في البرلمان... وهكذا. وعليه يعلن أول أربعة وأول ستة أعضاء من القائمتين السابقتين أعضاء في مجلس الأمة.

وفي حالة وجود أصوات كسرية أخرى حصلت عليها القائمة (أقل من 3000 صوت) فإنه ينتظر فرز أصوات جميع القوائم وإعلان الفائزين فيها، ثم يرجع إلى الكسور الأكبر ويؤخذ منها فائزان إلى أن يستكمل النواب الخمسون الفائزون.

من مميزات هذا المقترح ما يلي:

- القائمة لن تكون طائفية بحتة أو قبلية بحتة، بل يمكن أن تضم خليطاً من كل التوجهات. فمثلاً يمكن أن تضم القائمة بعض المستقلين مع مرشح ذي توجه إسلامي وآخر ذي توجه قبلي، أو يمكن أن يكون هناك أشخاص من أبناء القبائل وينزلون في قائمة واحدة مع بعض المستقلين أو المحافظين أو الليبراليين، وهكذا. وبهذا يقل التوجه القبلي البحت والطائفي البحت.

وهذا أفضل للناخب نفسه؛ لأن الناخب القبلي يمكن أن يصوت لابن قبيلته الموجود في قائمة ذات توجه إسلامي أو مستقل أو ليبرالي، وهكذا.

- في هذه الحالة فإن كل قائمة تضع أفضل مرشحها في أعلى القائمة حتى تضمن نجاحهم.

- هذا التقسيم يعطي الفرصة لكل الشرائح الاجتماعية أن تمثل في مجلس الأمة.

- ننتهي من مشكلات الانتخابات الفرعية وحساسية قضية مناطق خارجية وداخلية.

ثانياً - مقترح النائب أحمد السعدون (خمس دوائر انتخابية):

اقترح السيد أحمد السعدون تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، يمثل كلاً منها عشرة نواب تحت القبة مع إعطاء الناخب حق التصويت لأربعة مرشحين فقط. وقسم السيد السعدون الدوائر كالتالي: (خريطة 3)

1 - الدائرة الانتخابية الأولى، وتتكون من: الشرق، دسمان، بنيد القار، الدسمة، الدعية، الشعب، فيلكا وسائر الجزر، النقرة، حولي وميدان حولي، الجابرية، بيان، مشرف، مبارك عبدالله الجابر، سلوى، الرميثية، السالمية، الرأس.

2 - الدائرة الانتخابية الثانية، وتتكون من: المرقاب، عبدالله السالم، القبلة، الشويخ، الشامية، غرناطة، كيفان، الفيحاء، النزهة، القادسية، المنصورية.

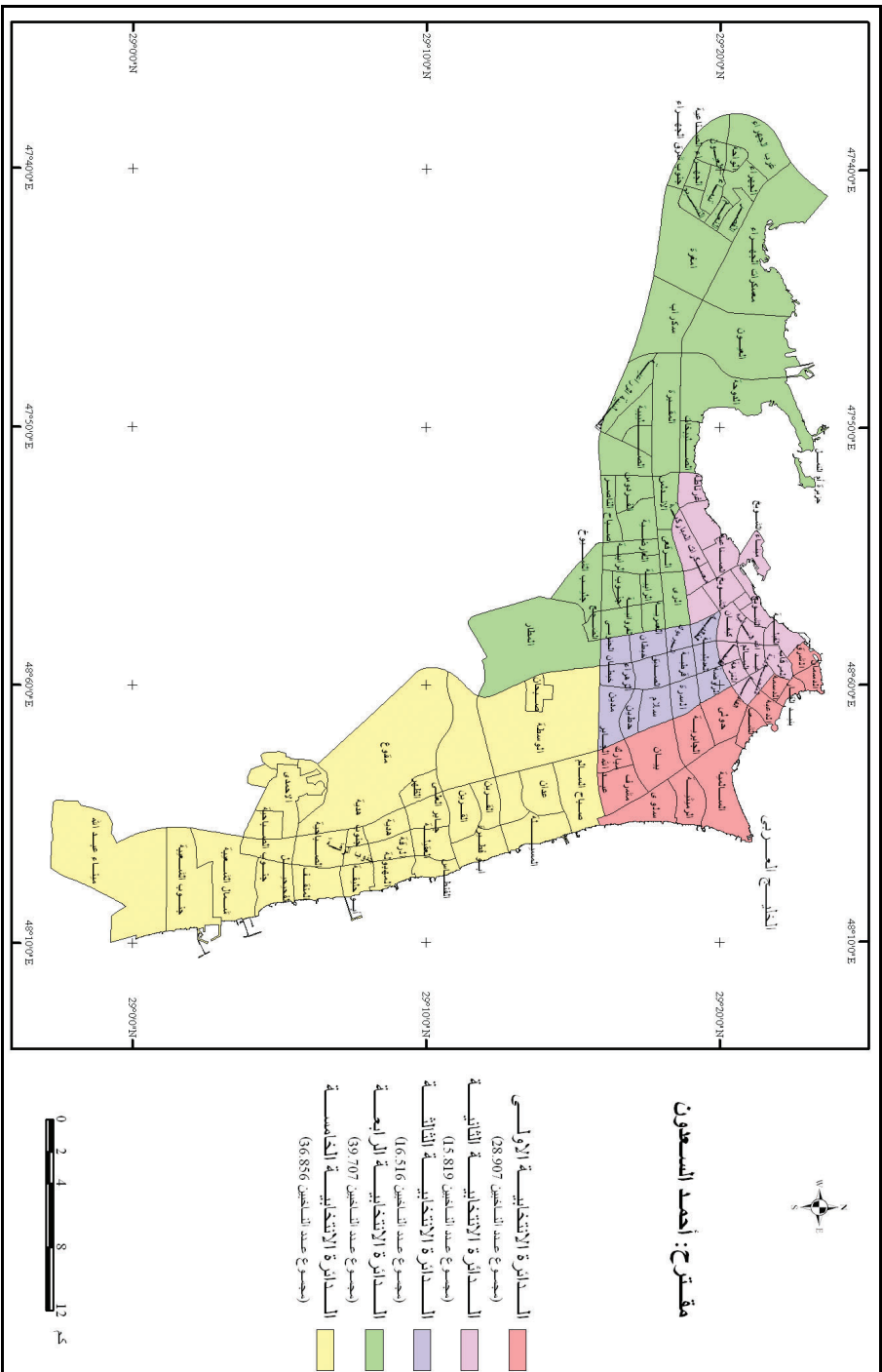
3 - الدائرة الانتخابية الثالثة، وتتكون من: الخالدية، اليرموك، قرطبة، العدلية، السرة، الصديق، السلام، حطين، الشهداء، الزهراء، الروضة، أبرق خيطان، خيطان الجديدة.

4 - الدائرة الانتخابية الرابعة، وتتكون من: الصليخات، الدوحة، الجهراء، أمغرة، الصليبية والمساكن الحكومية، الفردوس، العارضية، صباح الناصر، جليب الشيوخ، الأندلس، الرابية، العمرية، الرحاب، إشبيلية، الفروانية، العضيلية، صيهد العوازم، الشدادية، منطقة البر الممتدة من حدود الكويت مع العراق شمالاً وغرباً وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتاهة جنوباً.

5 - الدائرة الانتخابية الخامسة، وتتكون من: صباح السالم، المسيلة، العقيلة، المهبولة، الفينطيس، الفنتاس، أبو حليفة، المنقف، العدان، القرين، القصور، مبارك الكبير، الظهر، جابر العلي، هدية، الرقة، علي صباح السالم، فهد الأحمد، الصباحية، الفحيحيل، الأحمد، المقوق، وارة، الصبيحية، ميناء عبدالله، الزور، الوفرة، الجعيان حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غرباً وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوباً (مجلس الأمة، 2003 ب).

فكرة تقسيم الكويت إلى خمس دوائر جيدة، وحصر حق التصويت بأربعة مرشحين يعطي الفرصة لمختلف الشرائح الاجتماعية الموجودة في الدائرة بأن تتمثل في المجلس، وهي أيضاً تحل كثيراً من المشكلات الموجودة في التقسيم الحالي، مثل الطائفية والقبلية وشراء الأصوات، وتتجنب عيوب الدائرة الواحدة وعدم دستوريته، غير أن عيب التقسيم الذي اقترحه السيد السعدون هو التفاوت الكبير في أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية، وهي كالتالي:

28913	الدائرة الأولى
15720	الدائرة الثانية
16419	الدائرة الثالثة
39731	الدائرة الرابعة
35972	الدائرة الخامسة



خريطة 3

أي أن الدائرة الرابعة أكبر بمرتين ونصف المرة من الدائرة الثانية؛ إذ إن الفرق بينهما يصل إلى 24011 صوتاً. لذا فهذا التقسيم لا يحقق العدالة التي ينادي بها النواب. فضلاً على إشكالية أخرى وهي أن واضع هذا المقترح يرشح نفسه دائماً في منطقة الخالدية التي تقع ضمن الدائرة الثالثة في هذا التقسيم. ويلاحظ أن عدد الناخبين في هذه الدائرة هو 16419 ناخباً فقط، في حين تضم الدائرة الرابعة 39731 ناخباً، وهذا يعد تحيزاً لمنطقته الانتخابية.

ثالثاً - مقترح النائب حسن جـوهر (10 دوائر):

اقترح العضو حسن جـوهر تقسيم الكويت إلى 10 دوائر كما يلي:

بند - 1: تقسم الكويت على عشر دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة طبقاً للجدول المرفق لهذا القانون، على أن تنتخب كل دائرة خمسة أعضاء للمجلس وأن يختار كل ناخب ثلاثة فقط من المرشحين. (انظر الخريطة 4).

بند - 2: تعدل الدوائر الانتخابية على النحو التالي:

توزيع الدوائر بحسب الاقتراح:

الدائرة الانتخابية الأولى: وتسمى دائرة الشرق، وتتكون من: الشرق - دسمان - المطبة - الصوابر - بنيد القار - الدسمة - الدعية - الشعب - المنصورية - القادسية - النقرة وحولي - ميدان حولي وسائر الجزر.

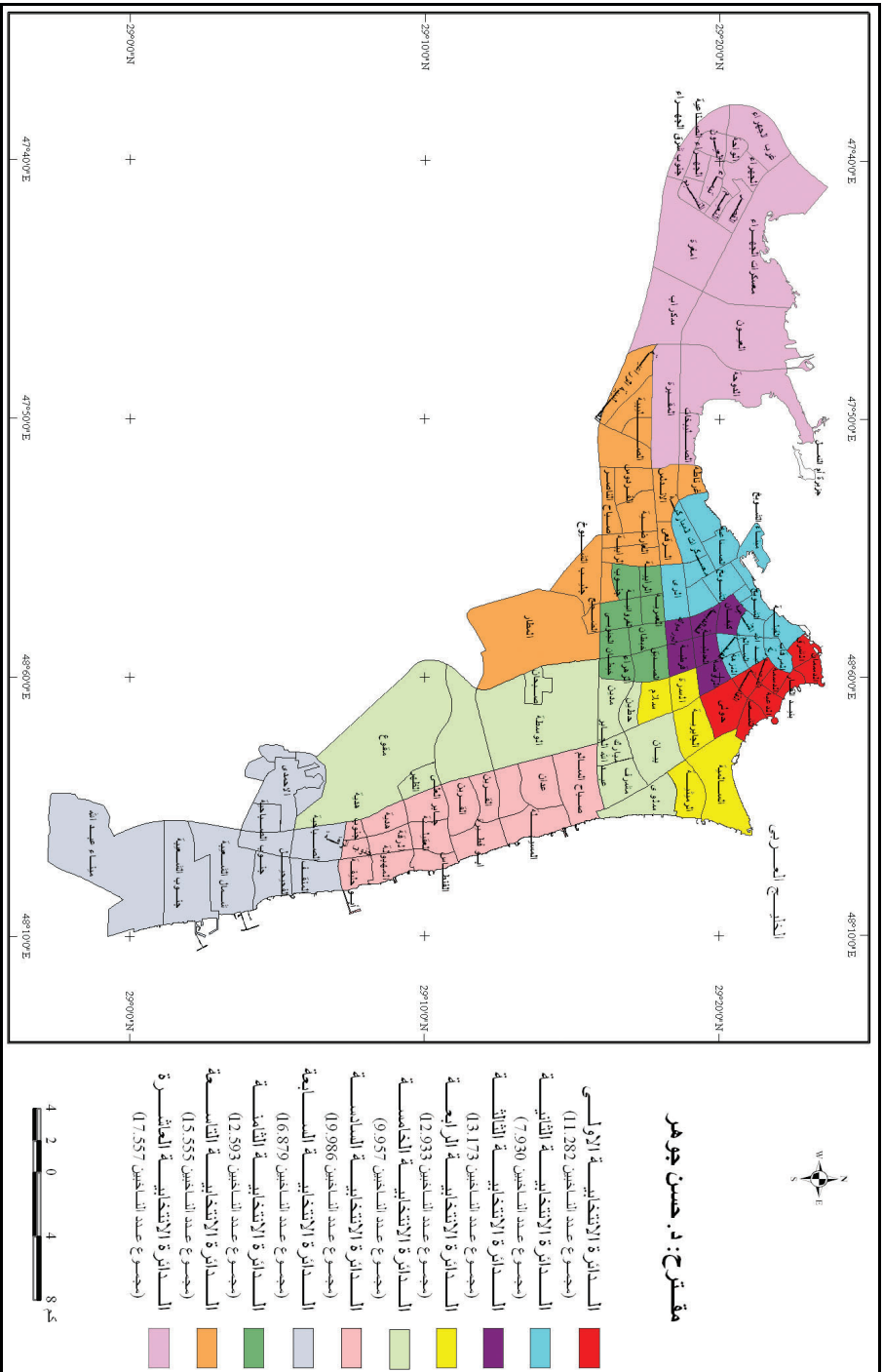
الدائرة الانتخابية الثانية: وتسمى دائرة القبلة، وتتكون من: القبلة - المرقاب - ضاحية عبدالله السالم - الشامية - الشويخ - الفيحاء - النزهة.

الدائرة الانتخابية الثالثة: وتسمى دائرة الخالدية، وتتكون من: الخالدية - اليرموك - العديلية - الروضة - قرطبة - كيفان.

الدائرة الانتخابية الرابعة: وتسمى دائرة السالمية، وتتكون من: السالمية - الرميثية - الجابرية - السرة - الشهداء - السلام.

الدائرة الانتخابية الخامسة: وتسمى دائرة سلوى، وتتكون من: سلوى - البدع - بيان - مشرف - مبارك عبدالله - حطين.

الدائرة الانتخابية السادسة: وتسمى دائرة صباح السالم، وتتكون من: صباح السالم - العدان - القصور - المسيلة - الفنيطيس - القرين - مبارك الكبير - جابر العلي - الفنتاس - العقيلة - أبو حليفة - الرقة - هدية.



الدائرة الانتخابية السابعة: وتسمى دائرة الأحمدى، وتتكون من: الأحمدى - الصباحية - الظهر - الفحيحيل - المنقف - أم الهيمان - ميناء عبدالله - الزور - الوفرة.

الدائرة الانتخابية الثامنة: وتسمى دائرة الفروانية، وتتكون من: الفروانية - أبرق خيطان - خيطان الجديدة - العمرية - الرابية - الرحاب - الزهراء - الصديق.

الدائرة الانتخابية التاسعة: وتسمى دائرة جليب الشيوخ، وتتكون من: جليب الشيوخ - صباح الناصر - العارضية - الأندلس والرقعي - الفردوس - غرناطة - الصليبية والمساكن الحكومية - صيهد العوازم - العضيلية.

الدائرة الانتخابية العاشرة: وتسمى دائرة الجهراء، وتتكون من: الجهراء - أمغرة - الصليبخات - الدوحة - ومنطقة البر الممتدة من الحدود الكويتية مع العراق شمالاً وغرباً وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتاهة جنوباً (مجلس الأمة، 2003 ج).

وقد أورد النائب حسن جوهر أن مقترحه يركز على محورين أساسيين؛ هما: أولاً: مراعاة الجوار وعامل الاتصال الجغرافي. ثانياً: مراعاة التوازن في أعداد الأصوات بين الدوائر بحيث تذوب - بقدر الإمكان - الفروق بين هذه الأعداد حتى تشيع العدالة، ويسود مبدأ تكافؤ الفرص بين سائر المرشحين (مجلس الأمة، 2003 ج).

وبالنظر إلى خريطة الدوائر المقترحة من النائب حسن جوهر يتبين أنه نجح في تحقيق المرتكز الأول، وهو مراعاة الجوار والاتصال الجغرافي، غير أن المرتكز الثاني المتمثل في تحقيق العدالة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية لم يتحقق. فأصغر دائرة في مقترحه، وهي الثانية (القبلة)، تضم 7920 ناخباً في حين تضم أكبر دائرة، وهي السادسة (صباح السالم)، 19986 ناخباً، أي أن الفرق بين أصغر دائرة وأكبر دائرة يصل إلى 12066 ناخباً، وهذا لا يحقق العدالة التي نشدها العضو. الأمر الآخر هو أن صاحب المقترح السيد جوهر نائب عن منطقة بيان ومشرف اللتين تتبعان الدائرة الخامسة في مقترحه الجديد. وتضم هذه الدائرة 9957 ناخباً، أي أن الفرق يصل إلى 10029 صوتاً بين دائرته الانتخابية والدائرة الكبرى، الأمر الذي قد يفسر بأنه تحيز من العضو في رسم الدوائر، حيث أعطى أفضلية للدائرة التي يترشح فيها.

رابعاً - مقترح النائب محمد البصري (10 دوائر):

وقد اشتمل الاقتراح على البنود التالية:

بند - 1: تقسم الكويت عشر دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة طبقاً للجدول المرفق لهذا القانون على أن تنتخب كل دائرة خمسة أعضاء للمجلس. (انظر الخريطة 5).

بند - 2: تعدل الدوائر الانتخابية الواردة في الجدول المرفق للمرسوم بالقانون رقم 9 لسنة 1988 المشار إليه على النحو التالي:

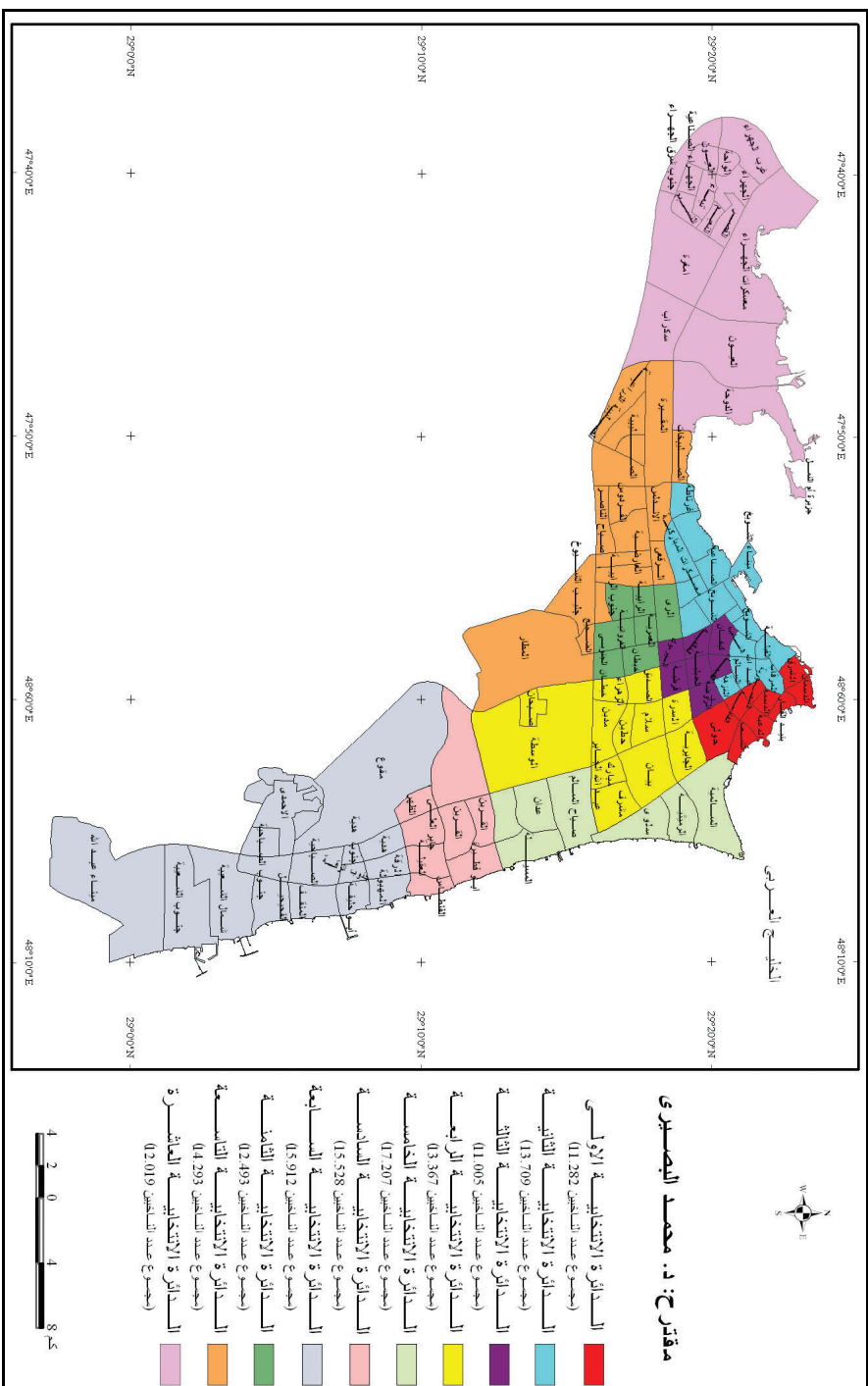
- الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق): الشرق - دسمان - الدسمة - الدعية - الشعب - فيلكا وسائر الجزر - المطبة - ميدان حولي - الصوابر - بنيد القار - النقرة وحولي - القادسية - المنصورية.
- الدائرة الانتخابية الثانية (المرقاب): المرقاب - صاحبة عبدالله السالم - الشامية - الشويخ - الفيحاء - النزهة - غرناطة - الصليخات - الدوحة.
- الدائرة الانتخابية الثالثة (كيفان): كيفان - الروضة - الخالدية - قرطبة - اليرموك.

- الدائرة الانتخابية الرابعة (العديلية): العديلية - السرة - الجابرية - بيان - مشرف - حطين - الصديق - الشهداء - مبارك العبدالله - السلام.
- الدائرة الانتخابية الخامسة (السالمية): السالمية - الرميثة - سلوى - صباح السالم - البدع - المسيلة.

- الدائرة الانتخابية السادسة (الصباحية): الصباحية - جابر العلي - القرين - الظهر - صاحبة علي السالم (أم الهيمان).
- الدائرة الانتخابية السابعة (الأحمدي): الأحمدي - الفنطاس - أبو حليفة - الفحيحيل - الرقة - هدية.

- الدائرة الانتخابية الثامنة (الفروانية): الفروانية - العمرية - خيطان - أبرق - خيطان - الرحاب - الراية - إشبيلية.

- الدائرة الانتخابية التاسعة (جليب الشيوخ): جليب الشيوخ - الفردوس - صباح الناصر - العارضية - صيهد العوازم - العضيلية - الشداية - الأندلس - الرقعي - الصليبية.



- الدائرة الانتخابية العاشرة (الجهراء): الجهراء - الواحة - العيون - النسيم - النعيم - القصر - أمغرة.

بند - 3: لكل ناخب أن يدلي بصوته لثلاثة من المرشحين، وتعد باطلة الآراء التي تعطى لأكثر من العدد الذي له الحق في انتخابه أو لأقل من ثلاثة. (مجلس الأمة: 2003 د).

وتظهر خريطة السيد البصري أن الدائرة الصغرى لديه هي الثالثة (كيفان)، وتضم 11005 ناخبين، في حين أن الدائرة الكبرى هي الخامسة (السالمية)، وتضم 17207 ناخبين، بفرق يصل إلى 6202 صوت. والعييب في الخريطة الانتخابية للسيد البصري هو أنه حدد أربع دوائر انتخابية للمناطق الحضرية (1، 2، 3، 4) بإجمالي 20 عضواً في البرلمان مقسمين بين الشيعة والسنة والطبقة التجارية التقليدية. في حين خصص ست دوائر انتخابية للمناطق القبلية بواقع 30 عضواً. وهذا يعد تحيزاً للمناطق القبلية على حساب الشرائح الاجتماعية الأخرى في الكويت.

خامساً - مقترح النائب فيصل علي المسلم (10 دوائر):

وقد جاء مقترح النائب فيصل المسلم كالتالي:

بند - 1: تقسم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة طبقاً للجدول المرفق لهذا القانون، على أن تنتخب كل دائرة خمسة أعضاء للمجلس. (انظر الخريطة 6)

بند 2 - : لكل ناخب أن يدلي بصوته لثلاثة من المرشحين في الدائرة المقيد فيها، وتعد باطلة الآراء التي تعطى لأكثر من هذا العدد أو لأقل منه.

بند 3 - : يعد فائزاً بعضوية مجلس الأمة في كل دائرة انتخابية أول خمسة حصلوا على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت.

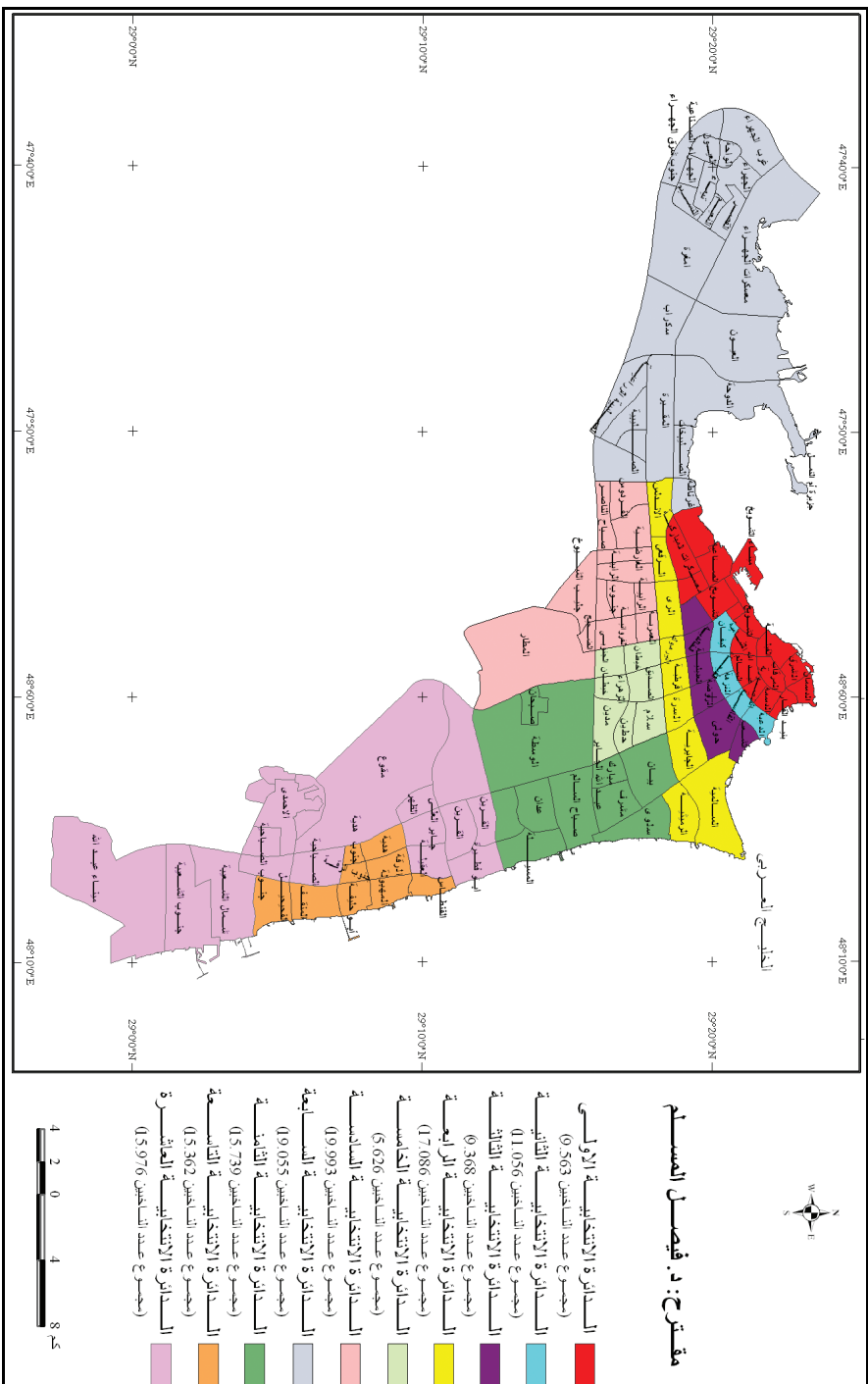
على أن تكون الدوائر الانتخابية مشتملة على المناطق التالية:

الدائرة الأولى: الشرق، الدسمه، المطبة، دسمان، بنيد القار، المرقاب، عبدالله السالم، القبلة، الشويخ، الشامية، المنصورية، الصوابر.

الدائرة الثانية: كيفان، الفيحاء، النزهة، القادسية، الدعية، فيلكا وسائر الجزر.

الدائرة الثالثة: الخالدية، العديلية، الروضة، حولي، ميدان حولي، النقرة،

الشعب.



خريطة 6

الدائرة الرابعة: الأندلس، الرقعي، اليرموك، قرطبة، السرة، الجابرية، السالمية، الرميثية.

الدائرة الخامسة: أبرق خيطان، خيطان الجديدة، السلام، الصديق، حطين، الشهداء، الزهراء.

الدائرة السادسة: الفروانية، الرحاب، إشبيلية، العمرية، الرابية، العارضية، الفردوس، صباح الناصر، جليب الشيوخ، العضيلى، صيهد العوازم، الشدادية، عبدالله المبارك.

الدائرة السابعة: الجهراء، الواحة، العيون، النسيم، القصر، تيماء، غرناطة، الصليبخات، الدوحة، أمغرة، الصليبية والمساكن الحكومية، منطقة البر الممتدة من حدود الكويت مع العراق شمالاً وغرباً، وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتاهة جنوباً.

الدائرة الثامنة: الرأس، البدع، سلوى، مشرف، بيان، مبارك عبدالله الجابر، صباح السالم، المسيلة.

الدائرة التاسعة: الفنيطيس، الفنطاس، العقيلة، أبو حليفة، المهبولة، الفحيحيل، الرقة، فهد الأحمد، هدية، المنقف.

الدائرة العاشرة: جابر العلي، الظهر، العدان، القرين، القصور، مبارك الكبير، الصباحية، الأحمدية، علي السالم، وارة، الصبيحية، المقوع، الوفرة، الزور، ميناء عبدالله، الجعيدان، حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غرباً، وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوباً. (مجلس الأمة: 2003 هـ).

وتوضح الخريطة الانتخابية للسيد فيصل المسلم أن أصغر دائرة هي الدائرة الخامسة (خيطان)، وتضم 5626 ناخباً (وهي الدائرة التي يترشح فيها السيد المسلم)، في حين أكبر دائرة هي السادسة (الفروانية)، وتضم 19993 ناخباً. أي أن الفرق بين دائرته الانتخابية وأكبر دائرة نحو 14367. وهذا لا يحقق أي عدالة، مع وجود تحيز كبير لمنطقته الانتخابية. علاوة على ذلك فإن السيد فيصل المسلم رسم الخريطة بطريقة تتبع الطرق الدائرية في الكويت؛ فمثلاً تتكون الدائرة الأولى من الدائرتين التقليديتين الأولى والثانية، أي الشرق والقبلة. والدائرة الرابعة لديه تبدأ من السالمية والرميثة والجابرية والسرة وقرطبة واليرموك وتصل إلى الأندلس..

وهكذا. وبذلك فقد غير من التركيبة الاجتماعية المعتادة للدوائر، الأمر الذي سيضر بتمثيل بعض الشرائح الاجتماعية ويحرمها من الحصول على المقاعد التي تعكس قوتها الحقيقية.

ومن الجدير بالذكر أن السيد فيصل علي المسلم تقدم بعد ذلك بطلب من الأمانة العامة لمجلس الأمة سحب مقترحه (القبس، 2003 ب).

سادساً - مقترح النائبين صالح عاشور ويوسف الزلزلة:

اقترح النائبان تقسيم الكويت إلى 10 دوائر كالتالي:

بند - 1: تقسيم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة، طبقاً للجدول المرفق لهذا المقترح على أن تنتخب كل دائرة خمسة أعضاء للمجلس. (انظر الخريطة 7)

بند - 2: لكل ناخب أن يدلي بصوته لثلاثة من المرشحين في الدائرة المقيد فيها، وتعتبر باطلة الآراء التي تعطى لأكثر من هذا العدد أو أقل منه.

بند - 3: يعد فائزاً بعضوية مجلس الأمة في كل دائرة انتخابية أول خمسة حصلوا على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت.

على أن تكون الدوائر الانتخابية مشتملة على المناطق التالية:

- الدائرة الانتخابية الأولى (شرق): الشرق - دسمان - المطبة - بنيد القار - الدسمة - الدعية - الشعب - سائر الجزر وفيلكا.

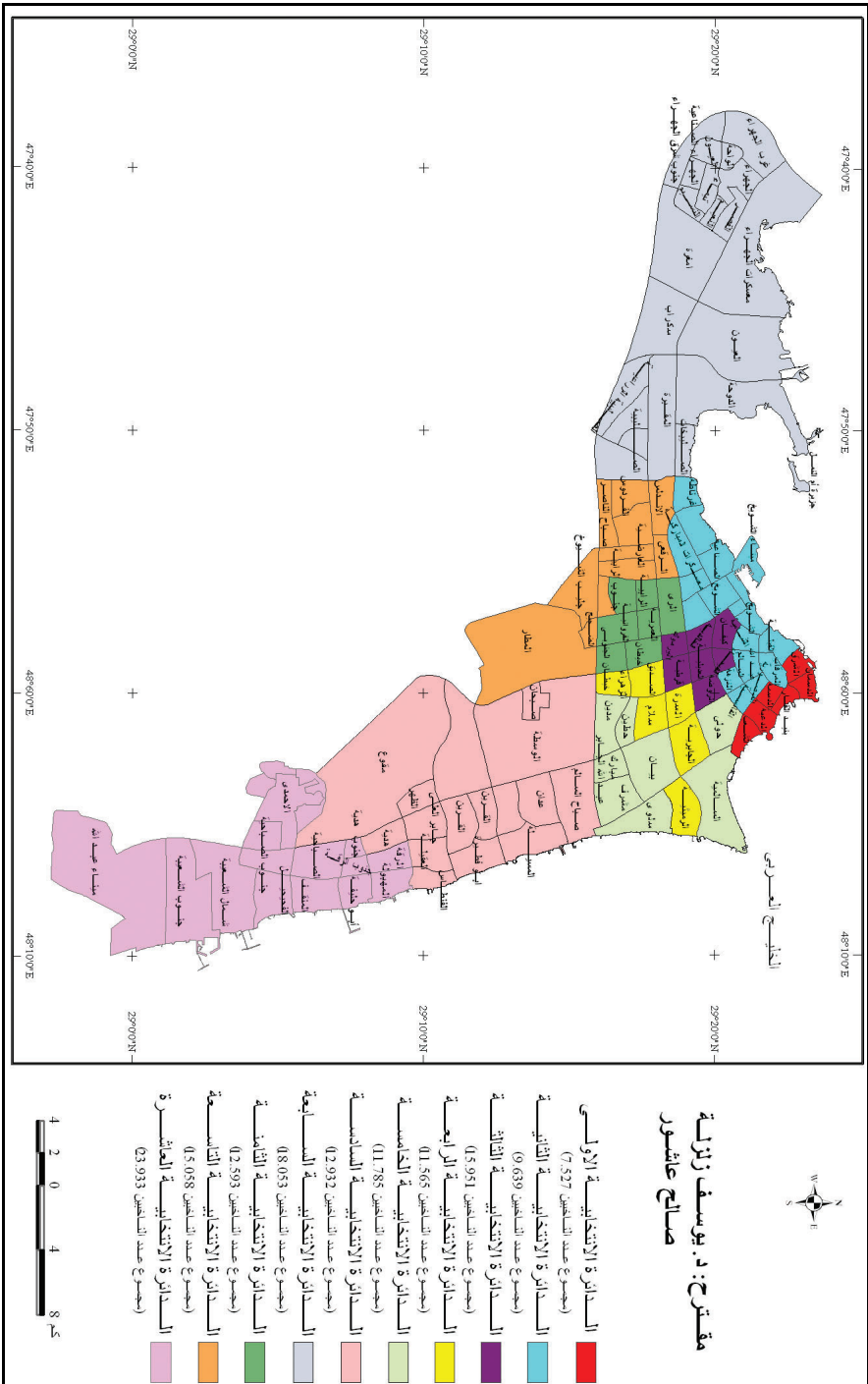
- الدائرة الانتخابية الثانية (القبلة): القبلة - المرقاب - ضاحية عبدالله السالم - الشامية - الشويخ - النزهة - المنصورية - القادسية.

- الدائرة الانتخابية الثالثة (الخالدية): الخالدية - اليرموك - العديلية - الروضة - قرطبة - كيفان - الفيحاء.

- الدائرة الانتخابية الرابعة (السالمية): السالمية - الرميثية - الجابرية - السرة - السلام - الزهراء - الصديق.

- الدائرة الانتخابية الخامسة (سلوى): سلوى - السالمية - البدع - بيان - مشرف - حولي - ميدان حولي - النقرة - الشهداء - حطين.

- الدائرة الانتخابية السادسة (صباح السالم): صباح السالم - العدان - القصور - المسيلة - الفنيطيس - القرين - مبارك الكبير - جابر العلي - هدية.



خريطة 7

- الدائرة الانتخابية السابعة (الجهراء): الجهراء - أمغرة - الصليبخات - الدوحة - غرناطة - غرب الصليبخات - الصليبية - منطقة البر حتى الحدود مع العراق شمالاً والحدود مع المملكة العربية السعودية غرباً.

- الدائرة الانتخابية الثامنة (الفروانية): الفروانية - أبرق خيطان - خيطان الجديدة - العمرية - الرابية - الرحاب.

- الدائرة الانتخابية التاسعة (جليب الشيوخ): جليب الشيوخ - صباح الناصر - العارضية - الأندلس - الرقعي - الفردوس - صيهد العوازم - العضيلية.

- الدائرة الانتخابية العاشرة (الأحمدي): الأحمدي - الصباحية - الظهر - الفحيحيل - المنقف - الفنتاس - العقيلة - أبو حليفة - الرقة - أم الهيمان - ميناء عبدالله - الزور - الوفرة. (مجلس الأمة: 2003 و).

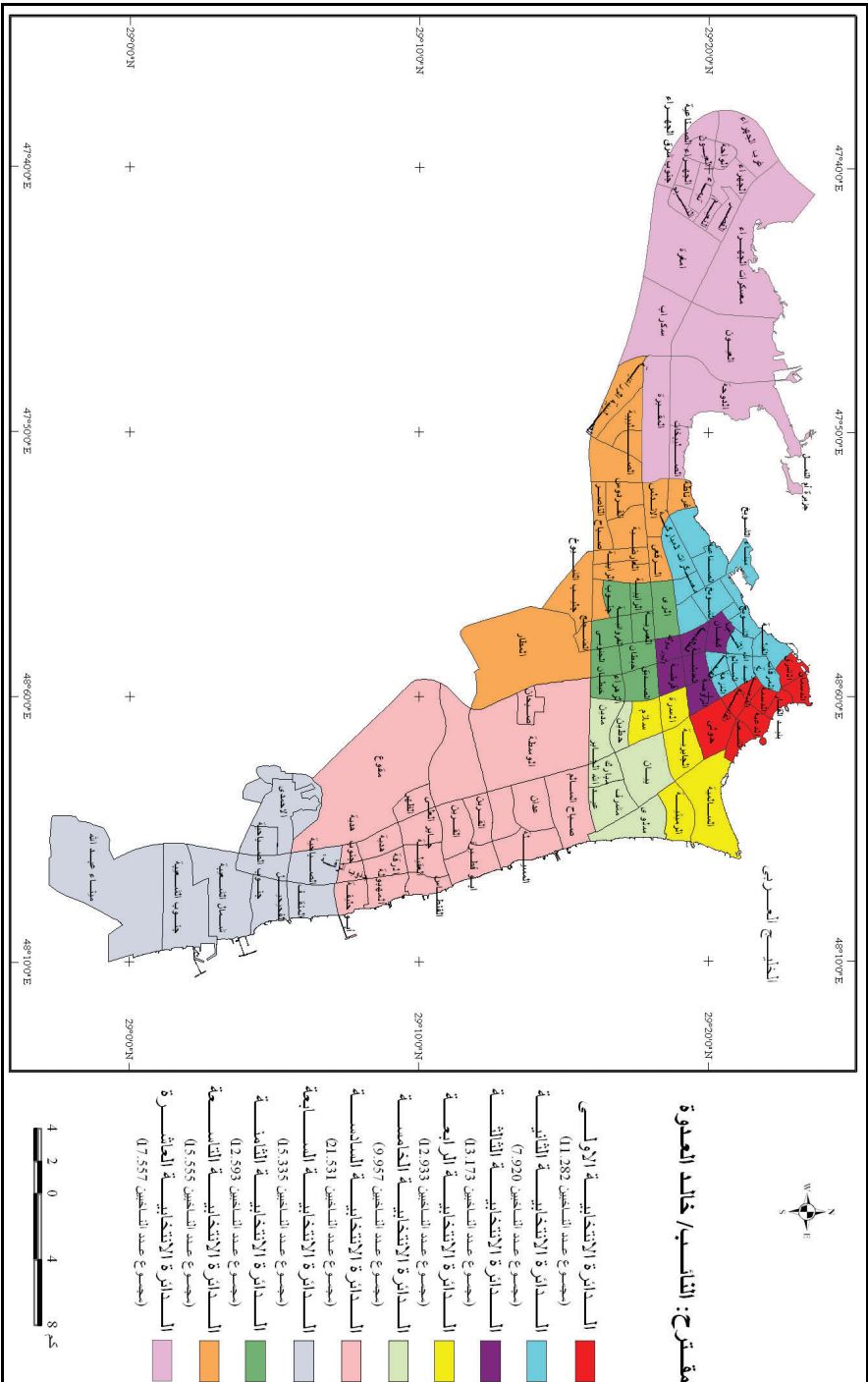
وبعد مراجعة هذه الخريطة اتضح أن أصغر دائرة هي الأولى (الشرق)، وتضم 7527 ناخباً، وهذه الدائرة هي التي يمثلها العضوان، في حين أكبر دائرة هي السابعة (الجهراء)، وتضم 18053 ناخباً، بفرق يصل إلى 10526 صوتاً بين دائرتيها الانتخابية والدائرة الكبرى. علاوة على ذلك فقد رسم النائبان الدوائر بطريقة تمكن الشيعة من الفوز بمقاعد الدائرة الأولى، وتعطي الشيعة أيضاً أفضلية في الدائرة الرابعة التي تتكون من الرميثية والجابرية والسرة والسلام والزهراء والصديق. وهذا تحيز واضح من النائبين.

وأخيراً، هناك عيب آخر في خريطتهما الانتخابية، حيث تضم الدائرة الخامسة السالمية وسلوى (وبينهما الرميثية التي تتبع الدائرة الرابعة) ثم البدع وبيان ومشرف وحولي والشهداء وحطين، وهذا لا يحقق الامتداد الجغرافي المطلوب في الخريطة الانتخابية.

سابعاً - مقترح النائب خالد العدوة (10 دوائر):

اقترح النائب خالد العدوة تقسيم الكويت إلى 10 دوائر انتخابية يدلي فيها الناخب بصوته لثلاثة مرشحين فقط، كالتالي:

- الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق): (انظر الخريطة 8) الشرق - دسمان - المطبة - الصوابر - بنيد القار - الدسمة - الدعية - الشعب - المنصورية - القادسية - النقرة - حولي - ميدان حولي - فيلكا وسائر الجزر.



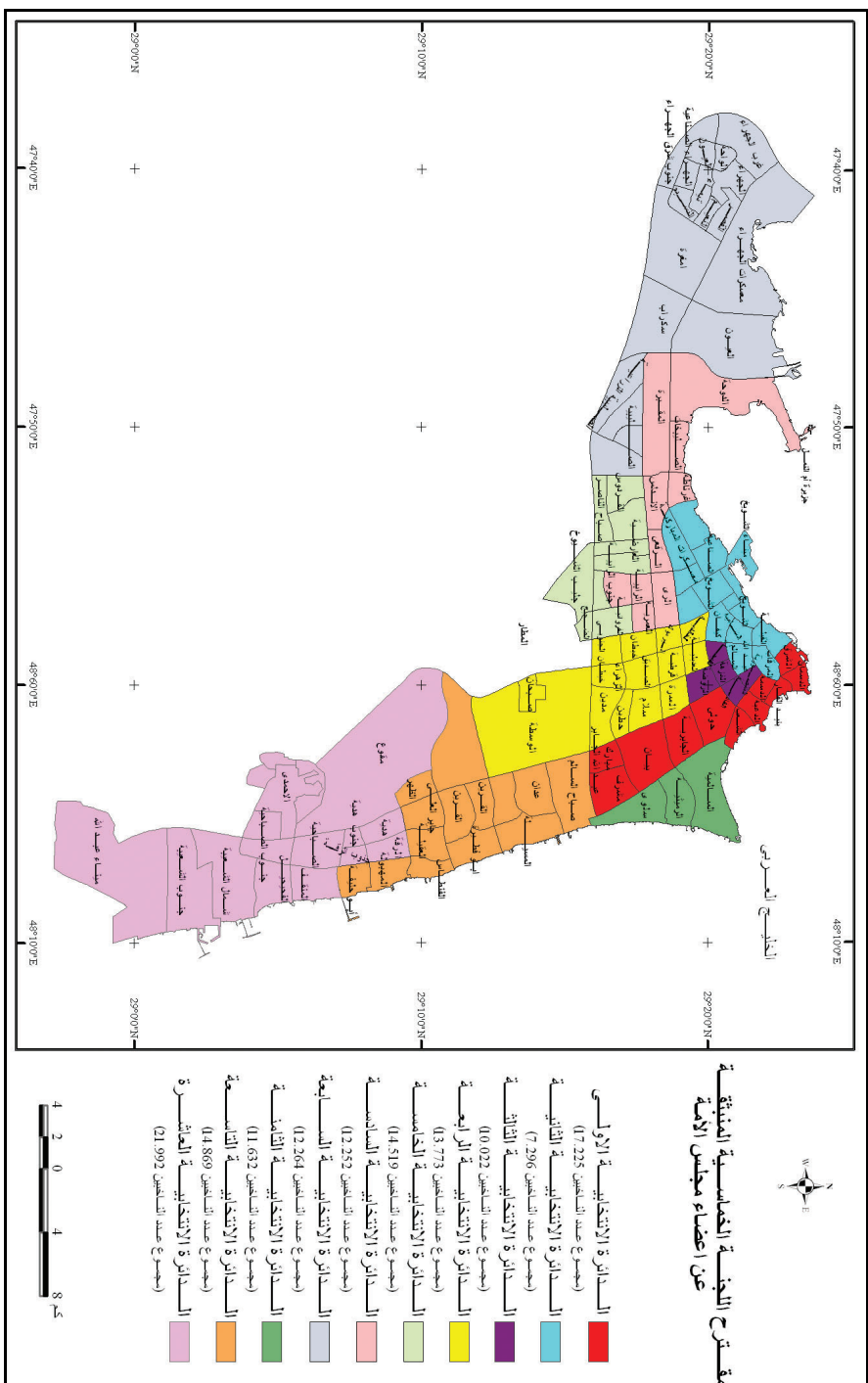
- الدائرة الانتخابية الثانية (القبلة): القبلة - المرقاب - صاحبة عبدالله السالم - الشامية - الشويخ - الفيحاء - النزهة.
- الدائرة الانتخابية الثالثة (الخالدية): الخالدية - اليرموك - الروضة - قرطبة - كيفان.
- الدائرة الانتخابية الرابعة (السالمية): السالمية - الرميثية - الجابرية - السرة - الشهداء - السلام.
- الدائرة الانتخابية الخامسة (سلوى): سلوى - البدع - بيان - مشرف - مبارك عبدالله - حطين.
- الدائرة الانتخابية السادسة (صباح السالم): صباح السالم - العدان - القصور - المسيلة والفينيطيس - القرين ومبارك الكبير - جابر العلي - الفنتاس - العقيلة - أبو حليفة - الرقة - هدية.
- الدائرة الانتخابية السابعة (الأحمدي): الأحمدي - الصباحية - الظهر - الفحيحيل - المنقف - أم الهيمان - ميناء عبدالله - الزور - الوفرة وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوباً.
- الدائرة الانتخابية الثامنة (الفروانية): الفروانية - أبرق خيطان - خيطان الجديدة - العمرية - الرابية - الرحاب - الزهراء - الصديق.
- الدائرة الانتخابية التاسعة (جليب الشيوخ): جليب الشيوخ - صباح الناصر - العارضية - الأندلس والرقعي - الفردوس - غرناطة - الصليبية والمساكن الحكومية - صيهد العوازم - العضيلية.
- الدائرة الانتخابية العاشرة (الجهراء): الجهراء - أمغرة - الصليبخات - الدوحة ومنطقة البر الممتدة مع حدود الكويت مع العراق شمالاً وغرباً وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتاهة جنوباً. (مجلس الأمة، 2003 ز).
- وتبين الخريطة الانتخابية للسيد العدو أن أصغر دائرة هي الثانية (القبلة) وتضم 7920 ناخباً، وأكبر دائرة هي السادسة (صباح السالم) وتضم 21531 ناخباً، بفرق يصل إلى 13611 صوتاً. ومع أن السيد العدو لم يعط أفضلية للمنطقة الانتخابية التي يترشح بها، وهي الدائرة السادسة (صباح السالم) حيث تضم 21531 صوتاً، غير أنه وضع كل قبيلة العجمان التي ينتمي إليها في هذه المنطقة ضماناً لنجاح عدد لا بأس به من مرشحيها في الانتخابات.

هذا، وقد حول مجلس الأمة هذه المقترحات إلى لجنة الشؤون الداخلية التابعة لمجلس الأمة لمناقشة تلك المقترحات وإبداء الرأي بشأنها. وفي بداية الأمر تأخرت اللجنة في مناقشة المقترحات لدرجة أن بعض اجتماعاتها كانت تؤجل بسبب عدم اكتمال النصاب إثر تغيب معظم أعضاء اللجنة. وقد أثار هذا التصرف استياء باقي أعضاء مجلس الأمة الذين شكلوا كتلاً من 31 نائباً لوضع تصور للدوائر يرضي الجميع. وقد شكل التكتل لجنة من خمسة أعضاء لدراسة كل المقترحات وإبداء الرأي حولها. وبالفعل وصلت اللجنة الخماسية إلى تصور أولي، وهو الموافقة على مقترح النائب أحمد السعدون سالف الذكر مع إدخال بعض التعديلات عليه. وتتمثل تلك التعديلات في أن يمثل الدائرة الأولى 10 نواب، والدائرة الثانية 10 نواب، والدائرة الثالثة 8 نواب، والدائرة الرابعة 12 نائباً، والدائرة الخامسة 10 نواب (القبس، 2004 أ). وهنا حاولت اللجنة الخماسية أن تحل مشكلة الفارق العددي بين الدائرة الثالثة (16419 ناخباً) والدائرة الرابعة (39731 ناخباً)، فخصصت للدائرة الرابعة 4 نواب زيادة على الدائرة الثالثة. ولكن ما زال هناك فارق عددي في دوائر أخرى، حيث ظلت الدائرة الخامسة تضم 35972 ناخباً بفارق كبير عن الدائرة الثانية التي تضم 15720 ناخباً ومخصص لهما عدد النواب نفسه.

لذلك، فإن هذه الكتلة اجتمعت يوم الجمعة الموافق 23 يناير 2003 في منزل النائب علي الراشد بحضور 22 نائباً. ولم يتوصل المجتمعون إلى حل نهائي، بل أجلوا اجتماعهم إلى الثامن من فبراير لإعطاء اللجنة الخماسية مزيداً من الوقت للتوصل إلى تصور نهائي بشأن الدوائر (القبس، 2004 ب). وفي الاجتماع المذكور توصلت اللجنة الخماسية المنبثقة من تجمع الواحد والثلاثين نائباً إلى مقترحين؛ أولهما: تقسيم الكويت إلى خمس دوائر سألقة الذكر (مقترح النائب أحمد السعدون مع التعديلات المذكورة أعلاه). أما المقترح الثاني فهو تقسيم الكويت إلى عشر دوائر كالتالي: (خريطة 9) (الرأي العام: 2004 أ).

وجاءت تقسيمة الدوائر العشر، وفيها يختار الناخب نصف عدد دائرته، على النحو الآتي:

الأولى (6 نواب): دسمان، شرق، الدسمية، الدعية، الشعب، ميدان حولي، حولي والنقرة، الجابرية، بيان، مشرف، مبارك عبدالله الجابر، فيلكا وسائر الجزر. عدد الناخبين 17225.



الثانية (6 نواب): المرقاب، القبلة، الضاحية، الشامية، الشويخ، كيفان. عدد الناخبين 7296.

الثالثة (6 نواب): القادسية، المنصورية، النزهة، الفيحاء، الروضة. عدد الناخبين 10022.

الرابعة (6 نواب): العدلية، الخالدية، السرة، قرطبة، اليرموك، السلام، حطين، الشهداء، الزهراء، الصديق، أبرق خيطان، خيطان. عدد الناخبين 12773.

الخامسة (4 نواب): الرحاب، الفروانية، إشبيلية، جليب الشيوخ، الصليبية، العارضية، صباح الناصر، الفردوس، صيهد العوازم، الشداية. عدد الناخبين 14519.

السادسة (4 نواب): العمرية، الرابية، الرقعي، الأندلس، غرناطة، الصليخات، أمغرة، الدوحة. عدد الناخبين 12259.

السابعة (4 نواب): الصليبية، الجهراء، القصر، النعيم، تيماء، النسيم، العيون، الواحة. عدد الناخبين 12264.

الثامنة (4 نواب): السالمية، الرميثة، سلوى، البدع، الرأس. عدد الناخبين 11632.

التاسعة (4 نواب): صباح السالم، العدان، القصور، القرين، مبارك الكبير، المسيلة، الفينيطيس، الفنطاس، المهبولة، أبو حليفة، الظهر، العقيلة، جابر العلي. عدد الناخبين 14869.

العاشرة (6 نواب): الرقة، هدية، فهد الأحمد، الصباحية، الأحمد، الفحيحيل، ميناء عبدالله، الزور، أم الهيمان، علي صباح السالم، الوفرة، المنقف. عدد الناخبين 21992.

في الحقيقة حاول هذا المقترح أن يوازن بين عدد المقاعد المخصصة للمناطق الحضرية والمناطق القبلية؛ فمثلاً خصصت الدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة للمناطق الحضرية، وخصص لها 24 مقعداً من أصل خمسين. وفضلاً على ذلك، فإن الدائرة الثامنة، التي تضم السالمية، والرميثة، وسلوى، والبدع، ورأس الأرض، قد خصص لها 4 مقاعد. وهنا يمكن أن ينجح اثنان من الحضر، وبذلك يصبح عدد المقاعد المخصصة للحضر 26 مقعداً مقابل 24 مقعداً للمناطق القبلية. ومن الملاحظ أن هناك عدم عدالة في نسبة مقاعد الدائرة الانتخابية مقابل عدد الناخبين فيها. ويتمثل هذا فيما يلي:

1 - الدائرة الثانية، مثلاً، تضم 7296 ناخباً، وخصص لها 6 مقاعد، في حين تضم الدائرة العاشرة 21992 ناخباً، وخصص لها العدد نفسه من المقاعد.

2 - الدوائر الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة، والتاسعة، تضم كل منها ما بين 12000 - 14000 ناخب، وخصص لكل منها 4 مقاعد، في حين أن كلاً من الدائرتين الثانية والثالثة تضم ما بين 7000 - 10000 ناخب، وخصص لكل منهما 6 مقاعد. ومع أن التقسيم بشكله الحالي يحقق التوازن في تمثيل المناطق الحضرية مقابل القبلية الذي ينادي به النواب الحضر فقد قبل به نواب المناطق القبلية مراعاة للمصلحة العامة. ولكن يمكن أن يأتي في المستقبل نواب جدد يرفضون هذا التقسيم، ويطلبون تغييره. وعلى الرغم من أن هذين المقترحين حظيا بموافقة 31 نائباً، فإننا نعتقد بأن لجنة الشؤون الداخلية والدفاع سوف ترفض هذا المقترح ومقترح الدوائر الخمس.

لقد أثارت اجتماعات هذه الكتلة استياء لجنة الشؤون الداخلية لمجلس الأمة انطلاقاً من أن عمل الكتلة غير شرعي، ويعد تعدياً على القنوات الشرعية لمجلس الأمة، وأن لجنة الشؤون الداخلية هي اللجنة المخولة لدراسة أمر الدوائر وإبداء الرأي حولها كونها لجنة منتخبة من مجلس الأمة. هذا وقد توصلت لجنة الشؤون الداخلية إلى مقترح مبني على مقترح النائب محمد البصيري مع إجراء بعض التعديلات عليه، وهو كالتالي:

مقترح لجنة الشؤون الداخلية بمجلس الأمة:

بند - 1:

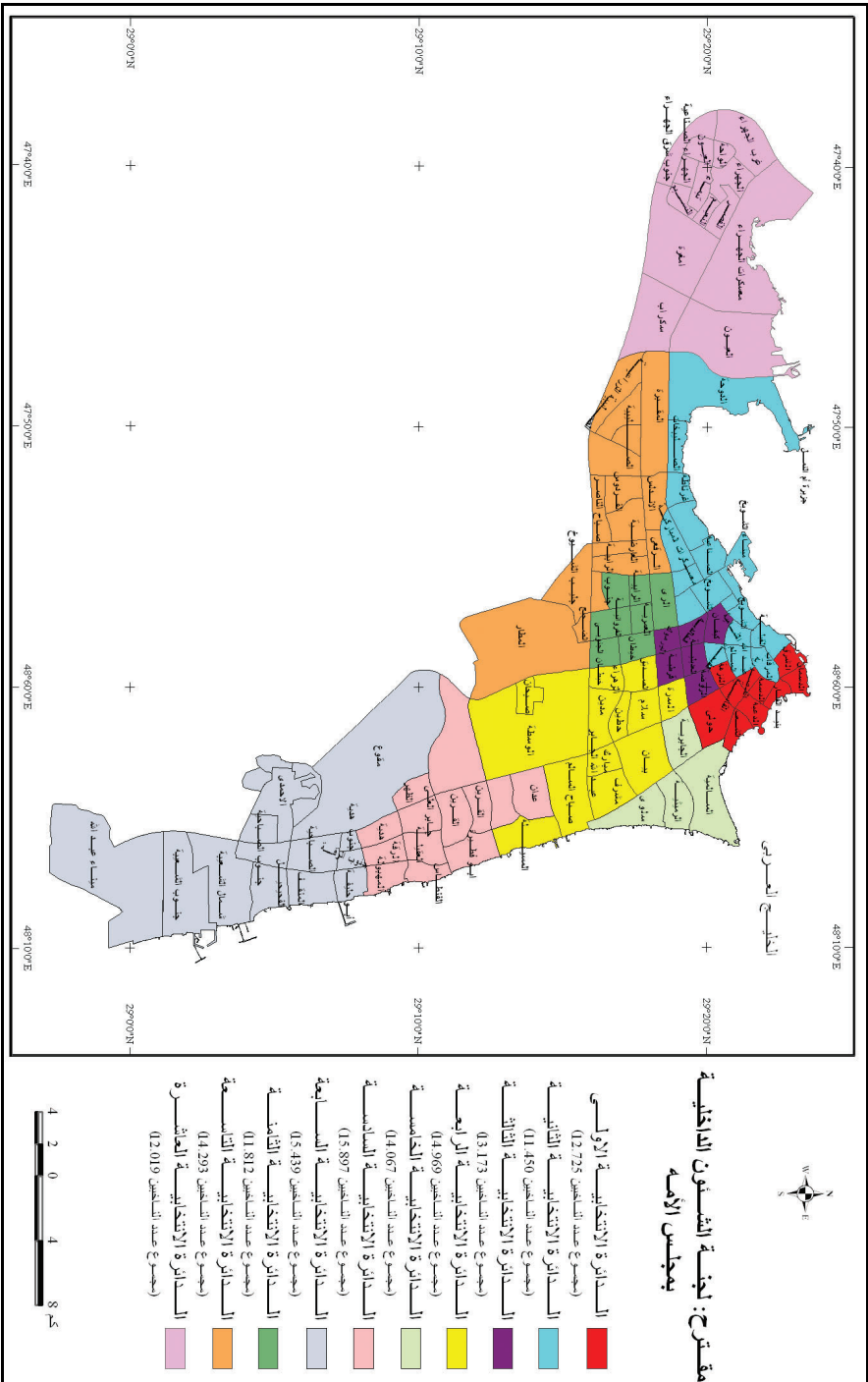
تقسم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية لعضوية مجلس الأمة طبقاً للجدول المرفق، على أن تنتخب كل دائرة خمسة أعضاء للمجلس (انظر الخريطة 10).

بند - 2:

تعدل الدوائر الانتخابية الواردة في الجدول المرافق للمرسوم بالقانون رقم 99 لسنة 1980 المشار إليه على النحو التالي:

الدائرة الانتخابية الأولى: الشرق، دسمان، المطبة، الصوابر، بنيد القار، الدسمة، الدعية، الشعب، المنصورية، القادسية، النقرة وحولي، فيلكا وسائر الجزر، النزهة.

الدائرة الانتخابية الثانية: القبلة، المرقاب، ضاحية عبدالله السالم، الشامية، الشويخ، الفيحاء، غرناطة، الصليبخات، الدوحة.



خريطة 10

- الدائرة الانتخابية الثالثة: كيفان، الروضة، الخالدية، اليرموك، قرطبة، العدلية.
- الدائرة الانتخابية الرابعة: السرة، بيان، مشرف، الشهداء، السلام، حطين، الصديق، الزهراء، مبارك عبدالله الجابر، صباح السالم، المسيلة.
- الدائرة الانتخابية الخامسة: السالمية، الرأس، الجابرية، سلوى، البدع، الرميثة.
- الدائرة الانتخابية السادسة: جابر العلي، القرين، العدان، القصور، مبارك الكبير، الظهر، العقيلة، الفنيطيس، الفنتاس، المهبولة، الرقة، هدية.
- الدائرة الانتخابية السابعة: الأحمد، المنقف، أبوحليفة، الفحيحيل، الصباحية، فهد الأحمد، صاحبة علي السالم (أم الهيمان)، الزور، الوفرة.
- الدائرة الانتخابية الثامنة: أبرق خيطان، خيطان الجديدة، الفروانية، العمرية، الرابية، الرحاب، إشبيلية.
- الدائرة الانتخابية التاسعة: جليب الشيوخ، صباح الناصر، العارضية، الأندلس والرقعي، الفردوس، الصليبية والمساكن الحكومية، صيهد العوازم، العضيلية، الشدادية.
- الدائرة الانتخابية العاشرة: الجهراء، الواحة، العيون، النسيم، النعيم، القصر، تيماء، أمغرة.

بند - 3:

- لكل ناخب أن يدلي بصوته لخمس من المرشحين، وتعتبر باطلة الآراء التي تعطى لأكثر من العدد الذي له الحق في انتخابه. (الرأي العام، 2004 ب).
- وبنظرة متمعنة للخريطة المعدلة من قبل لجنة الشؤون الداخلية لمجلس الأمة يتضح أن الفرق بينها وبين خريطة السيد البصري هو التالي:
- أضيفت منطقة النزهة إلى الدائرة الأولى. وكما هو معروف فإن الدائرة الأولى في مقترح السيد البصري كانت مقسمة بين الشيعة والسنة مع أفضلية للشيعة. ولكن بإضافة منطقة النزهة التي تقطنها غالبية سنية فإن ذلك يعطي تفوقاً عددياً للسنة.
 - أضيفت منطقتا الصليبخات والدوحة اللتين يسكنهما غالبية من قبائل مختلفة إلى الدائرة الثانية، كما أضيفت لها منطقة الفيحاء ذات الأغلبية السنية المحافظة ومنطقة قوة التجمعات الإسلامية السنية. وبذلك فإن تركيبة هذه الدائرة

سوف تتغير بعد أن كانت الأفضلية للحضر السنة المستقلين والطبقة التجارية التقليدية. ولذلك فإنه من المحتمل جداً أن ينجح مرشح واحد من القبائل في الفوز بأحد مقاعد الدائرة، كما أن فرصة المجموعات الإسلامية تصبح أكبر في الفوز بأحد المقاعد على حساب المستقلين والطبقة التجارية التقليدية.

– الدائرة الثالثة ضمت منطقة العديلية التي كانت موجودة بصورة غير صحيحة في الدائرة الرابعة في مقترح السيد البصري.

– الدائرة الرابعة: أخذت منطقة الجابرية ذات الغالبية الشيعية من هنا، وأضيفت إلى الدائرة الخامسة. وأضيفت منطقتا صباح السالم والمسيلة إلى هذه الدائرة. وبما أن منطقة صباح السالم التي تحتوي نحو 5521 ناخباً، غالبيتهم من القبائل فإن ذلك يضمن فوز مرشحي القبائل بأحد مقاعد هذه الدائرة.

– الدائرة الخامسة: أضيفت لهذه الدائرة، كما ذكرنا سابقاً، منطقة الجابرية، وأزيلت منها منطقتا صباح السالم والمسيلة. وبذلك فقد أصبحت فرصة مرشحي الشيعة أكبر في هذه الدائرة، حيث إنهم يتركزون في منطقتي الجابرية والرميثية مع وجود متوسط في منطقة سلوى. وبناء على ذلك فإن هذه المنطقة يمكن أن تصبح مناصفة بين قبيلة العوازم والشيعة مع احتمال أن تكون الأفضلية للعوازم.

– وتبقى الدوائر الأخرى من السادسة حتى العاشرة دون تغيير يؤثر على تركيبة التجمعات السكانية.

وبنظرة عامة فإن هذا التقسيم، وإن كان يراعي العدالة في توزيع الناخبين، فإنه أيضاً يحابي مرشحي القبائل على حساب مرشحي التجمعات السكانية الأخرى: حضر سنة، حضر شيعة، الطبقة التجارية التقليدية. ففي الدائرة الأولى يحتمل فوز 5 مرشحين من الحضر سنة وشيعة. والدائرة الثانية 4 مرشحين من السنة وواحد من القبائل، وفي الدائرة الثالثة 5 مرشحين للسنة. في حين يحتمل فوز 4 مرشحين من السنة وواحد من القبائل في الدائرة الرابعة. وفي الدائرة الخامسة 3 مرشحين من القبائل و2 من الحضر الشيعة. وباقي الدوائر الأخرى كلها لمرشحي القبائل. أي 25 مقعداً. والنتيجة النهائية المتوقعة هي 30 مقعداً لمرشحي القبائل مقابل 20 مقعداً لمرشحي بقية التجمعات السكانية، وفي هذا تحيز لن تقبل به المجموعات الحضرية في مجلس الأمة.

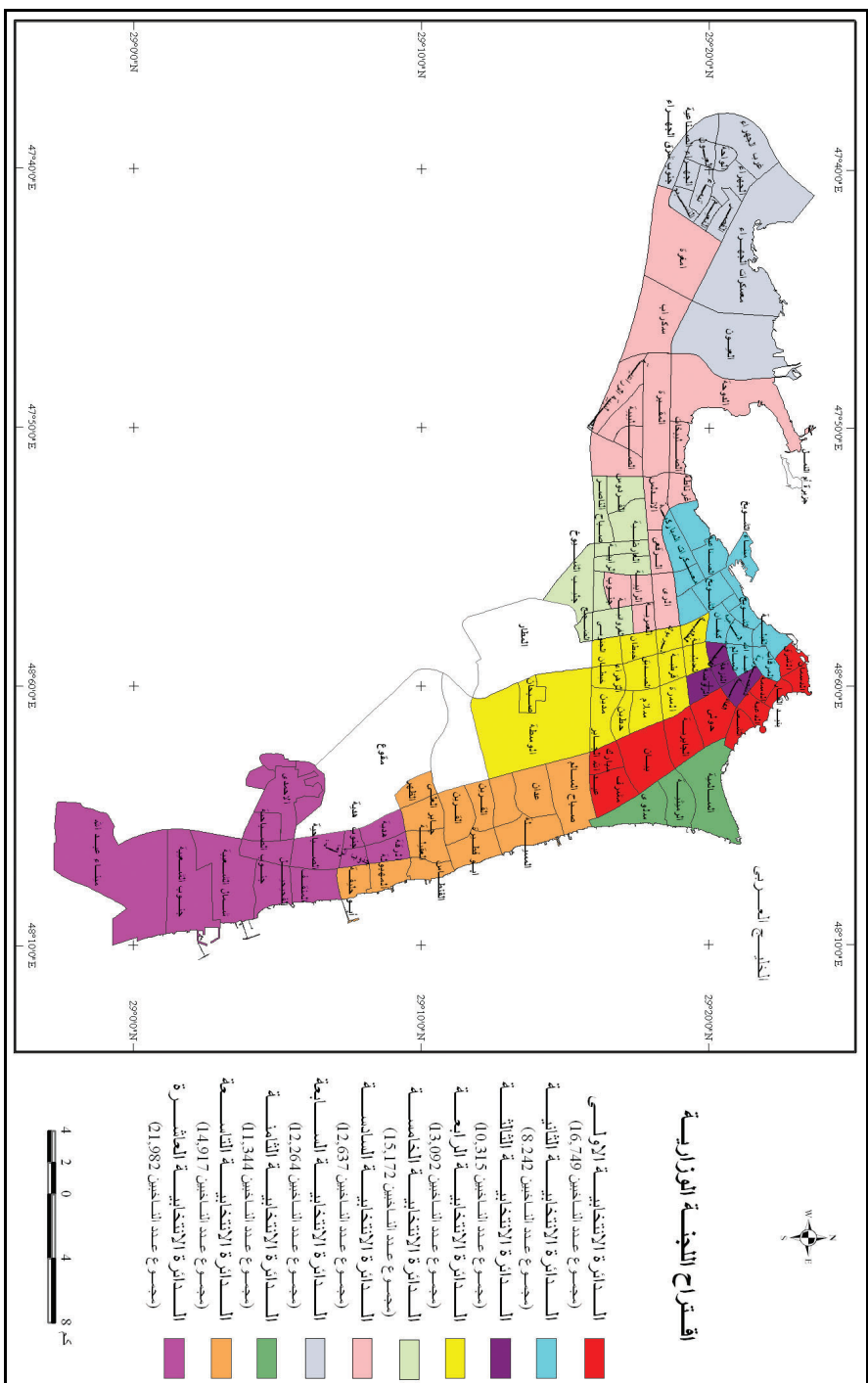
مقترحاً الحكومة:

تقدمت الحكومة بمقترحين للدوائر الانتخابية؛ أحدهما من إعداد اللجنة الوزارية الخماسية والآخر من إعداد جهاز الأمن الوطني، وهما كالتالي:
أولاً - اقتراح اللجنة الوزارية الخماسية (خريطة 11):
اقتُرحت اللجنة الوزارية الخماسية تقسيم الكويت إلى 10 دوائر انتخابية، كما هو موضح في الجدول 1. (القبس، 2004 ج).

يتضح من الخريطة (11) والجدول (1) أن مقترح اللجنة الوزارية جاء مطابقاً إلى حد كبير لمقترح اللجنة الخماسية لمجلس الأمة (خريطة 9).
ويلقى هذا المقترح تأييداً واسعاً من القوى السياسية ومجموعة من أعضاء مجلس الأمة لكونه يتصف بالتوازن ويسهم في انصهار المجموعات السكانية بعضها في بعض. ولكن ستبقى مجموعة من النواب، وخاصة ذوو الخلفيات القبلية، غير راضية عن هذا المقترح؛ لأنه يضر بتمثيل نواب القبائل في مجلس الأمة.
فمثلاً تضم الدائرة الثانية 8242 ناخباً، ويخصص لها 6 مقاعد، في حين تضم الدائرة العاشرة 21982 ناخباً، ويخصص لها 6 مقاعد. علاوة على أن الدوائر السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة تضم كل واحدة منها أكثر من عشرة آلاف ناخب، ومخصص لها 4 نواب فقط، وهو ما يعدونه عدم عدالة سياسية.

جدول (1)
مقترح اللجنة الوزارية الخماسية

الدائرة	المناطق التابعة للدائرة	عدد النواب	حق الناخب في التصويت	عدد الناخبين في الدائرة
1	الشرق - دسمان - المطبة - الصوابر - بنيد القار - الدسمة - الدعية - الشعب - فيلكا وسائر الجزر - النقرة - حولي - ميدان حولي - الجابرية - بيان - مشرف - مبارك عبدالله الجابر.	6	3	16749
2	المرقاب - صاحبة عبدالله السالم - القبلة - الشامية - الشويخ - كيفان	6	3	8242
3	الفيحاء - النزهة - القادسية - المنصورية - الروضة.	6	3	10315
4	الخالدية - اليرموك - قرطبة - العديلية - السرة - الصديق - السلام - حطين - الشهداء - الزهراء - أبرق خيطان - خيطان الجديدة.	6	3	13092
5	الفردوس - العارضية - صباح الناصر - جليب الشيوخ - الرحاب - إشبيلية - الفروانية - العضيلية - صيهذ العوازم - الشدادية.	4	2	15172
6	الصليخات - الدوحة - غرناطة - أمقرة - العمرية - الرابية - الرقعي - الأندلس.	4	2	12637
7	الجهراء - الواحة - العيون - النسيم - النعيم - القصر - تيماء - الصليبية والمساكن الحكومية - منطقة البر الممتدة من حدود الكويت مع العراق شمالاً وغرباً وحدود الكويت مع السعودية حتى مركز المتاهة جنوباً.	4	2	12264
8	سلوى - الرميثية - السالمية - الرأس - البدع.	4	2	11344
9	صباح السالم - المسيلة - العقيلة - المهولة - الفنتطيس - الفنتاس - أبو حليفة - العدان - القرين - القصور - مبارك الكبير - الظهر - جابر العلي.	4	2	14917
10	هدية - الرقة - علي صباح السالم - فهد الأحمد - الصباحية - الفحيحيل - الأحمدى - المنقف - وارة - الصبيحية - ميناء عبدالله - الزور - الوفرة - الجعيدان حتى حدود الكويت مع السعودية جنوباً.	6	3	21983



ثانياً - مقترح جهاز الأمن الوطني (خريطة 12)

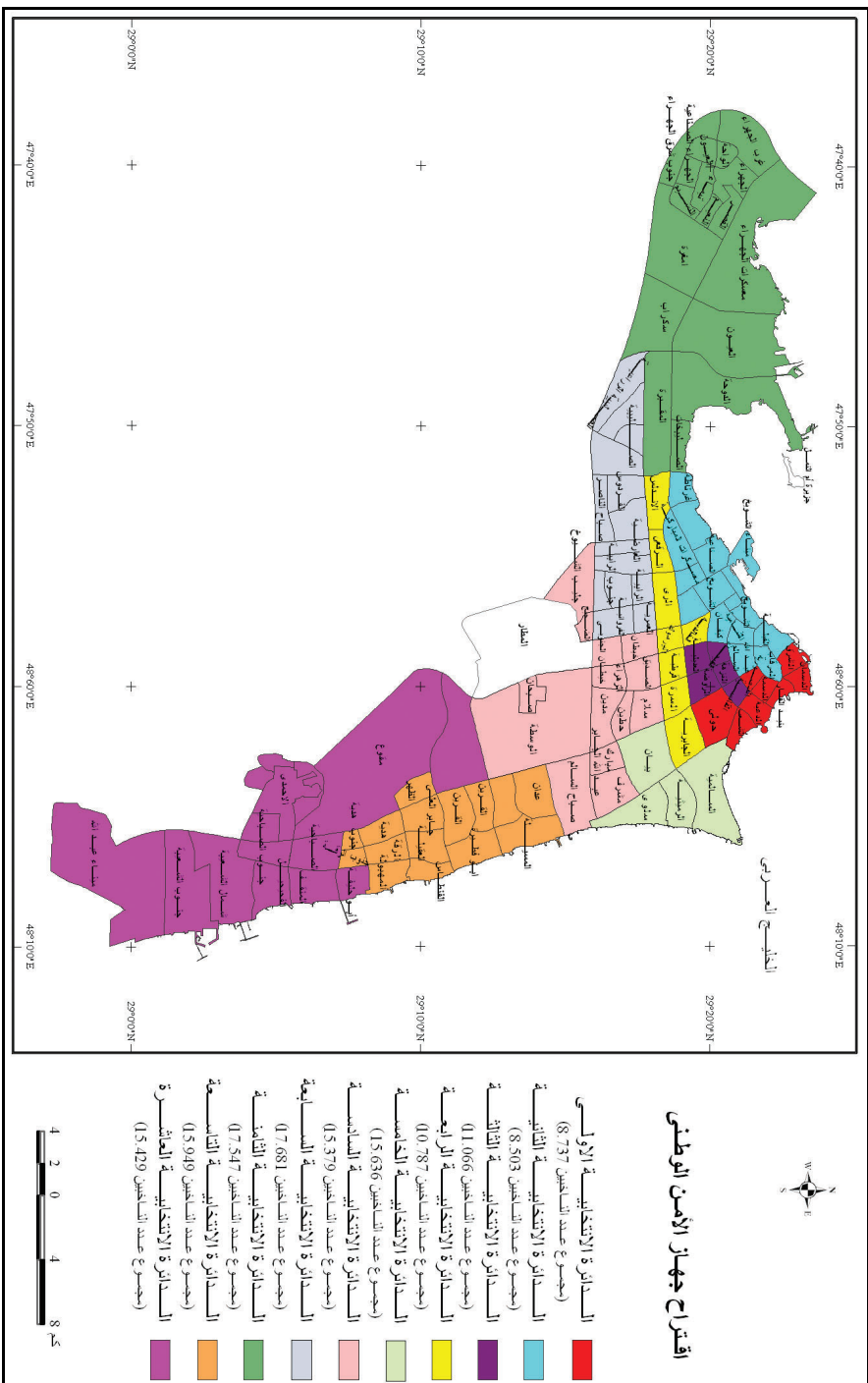
اقترح جهاز الأمن الوطني تقسيم الكويت إلى 10 دوائر انتخابية كما هو موضح في الجدول 2 (القبس، 2004 ج).

ويعد اقتراح جهاز الأمن الوطني أكثر المقترحات إثارة للجدل؛ فكثير من القوى السياسية ترى أن التقسيم يحتوي توزيعاً تعسفياً للمناطق، حيث أضيفت مناطق حضرية إلى مناطق فيها ثقل قبلي لتقليل فرصة فوز المجموعة الأولى. فمثلاً، في الدائرة الرابعة أضيفت الخالدية وهي منطقة حضرية إلى الري والرقعي والأندلس، وكون الناخب له حق التصويت لمرشحين فقط، وفقاً لهذا المقترح، فإن هذه المنطقة الحضرية ستفقد مقعدين على الأقل من مقاعد الدائرة الخمسة لمصلحة النواب القبليين، كذلك في الدائرة السادسة نرى مناطق صباح السالم، خيطان، جليب الشيوخ، وهي مناطق يتركز فيها الثقل القبلي مع مناطق مثل مشرف، مبارك العبدالله، الصديق، الزهراء، الشهداء، السلام وحطين التي تعد مناطق حضرية. وهنا أيضاً سوف يخسر نواب الحضر نصف مقاعد هذه الدائرة، علاوة على أن إعطاء حق التصويت لعضوين فقط سوف يمكن الحكومة من مساعدة بعض المجموعات السياسية المحسوبة عليها وإنجاحها في أي دائرة انتخابية، وذلك لأن أي كتلة سياسية لن تتمكن من الفوز بجميع مقاعد الدائرة في ظل إعطاء الناخبين الحق للتصويت لاثنتين فقط.

هذا، وتقدمت الحكومة إلى مجلس الأمة بالمقترحين معاً في جلسة مجلس الأمة الذي انعقد يوم السبت الموافق 12 يونيو 2004، وقد اختلف نواب مجلس الأمة حول البدء في مناقشة أي من المقترحين؛ إذ طلب بعض النواب البدء بمقترح جهاز الأمن الوطني، في حين طالب آخرون مناقشة مقترح اللجنة الوزارية الخماسية. وقد صاحب ذلك حالة من الهرج في مجلس الأمة مما دعا رئيس مجلس الأمة إلى رفع الجلسة وتأجيل موضوع مناقشة تعديل الدوائر الانتخابية لمدة أسبوع. (الوطن، 2004).

جدول (2)
مقترح جهاز الأمن الوطني

الدائرة	المناطق التابعة للدائرة	عدد النواب	حق الناخب في التصويت	عدد الناخبين في الدائرة
1	المنصورية - الدسمة - الدعية - حولي - الشعب - دسمان - الشرق - بنيد القار - فيلكا.	5	2	8737
2	ضاحية عبدالله السالم - كيفان - الشويخ - الشويخ الصناعية - غرناطة - المرقاب - قبلة - الشامية.	5	2	8503
3	القادسية - الفيحاء - النزهة - العديلية - الروضة.	5	2	11066
4	الخالدية - اليرموك - قرطبة - السرة - الجابرية - الري - الرقعي - الأندلس.	5	2	10787
5	سلوى - بيان - السالمية - الرميثة - الراس.	5	2	15636
6	صباح السالم - صباحان - شرق - خيطان - جليب الشيوخ - الضجيج - مبارك العبدالله - الصديق - الزهراء - الشهداء - السلام - حطين.	5	2	15379
7	الفروانية - العمرية - الرابية - العارضية - الفردوس - اشبيلية - صيده العوازم - صباح الناصر - الرحاب - الصليبية - غرب جليب الشيوخ.	5	2	17681
8	الدوحة - الصليبخات - الجهراء - القصر - النعيم - أمغرة - تيماء - الواحة - العيون - النسيم - الجهراء الجديدة - غرب الجهراء - جنوب غرب الجهراء.	5	2	17547
9	المسيلة - القرين - أبو فطيرة - فنيطيس - العقيلة - الرقة - هدية - الفنتاس - المهبولة - الظهر - جابر العلي.	5	2	15949
10	أبو حليفة - المنقف - الصباحية - الفحيحيل - أم الهيمان - المقوع - الأحمدى - فهد الأحمد - ضاحية علي السالم.	5	2	15429



خريطة 12

وفي جلسة مجلس الأمة المنعقد يوم السبت 19 يونيو 2004 تكرر المشهد السابق، حيث عرقلت مناقشة الموضوع بدعم من الأقلية النيابية التي تريد إبقاء الموضوع على ما هو عليه. وقد تقدم خمسة من النواب لإعادة مقترحي الحكومة إلى لجنة الداخلية والدفاع ومنحها شهراً كاملاً لدراسته، وهو ما يعني عملياً تأجيله إلى دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة (أكتوبر 2004). وقد صوتت الحكومة مع الأقلية النيابية ضد الأغلبية، حيث صوت 21 نائباً و14 وزيراً لتأجيل البت في الموضوع مقابل 25 نائباً صوتوا لمصلحة البت في الموضوع خلال الجلسة. وبذلك فقد تأجل موضوع إقرار تعديل الدوائر الانتخابية (القبس، 2004 د). وتعتقد بعض القوى السياسية في الكويت أن الحكومة غير جادة في رغبتها في تعديل الدوائر، وتفضل إبقاء الوضع على ما هو عليه، في حين أعلنت الحكومة أنها أجلت الموضوع حفاظاً على وحدة المجلس والوطن من الانشقاق.

مما سبق يتضح أن الاقتراحات المطروحة فيها ثغرات وعيوب، ولا تحقق العدالة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية علاوة على شبهة التحيز من واضعي المقترحات لمناطقهم الانتخابية.

المقترح البديل:

بعد دراسة الخريطة الانتخابية في دولة الكويت ودراسة توزيع الشرائح الاجتماعية فيها فإننا توصلنا إلى رسم خريطة تراعي المعايير التالية:

- 1 - الامتداد الجغرافي للدائرة الانتخابية.
- 2 - تحقيق العدالة في توزيع الناخبين على الدوائر، بقدر الإمكان.
- 3 - تخفيف حدة التوزيع الطائفي والقبلي في الدوائر الانتخابية.
- 4 - معالجة قضية الدوائر الداخلية والخارجية، بقدر الإمكان*.
- 5 - تمثيل كل الشرائح الاجتماعية للمجتمع الكويتي في البرلمان.

وبناء على هذه المعايير، فإننا نقترح ما يأتي:

أولاً: تقسم الكويت إلى خمس دوائر، يمثل كل دائرة 10 أعضاء، على أن يعطى

* يقصد بالدوائر الداخلية تلك الواقعة بالقرب من العاصمة، أما الدوائر الخارجية فهي الدوائر البعيدة عن العاصمة. والمقصود منها أن الدوائر الداخلية يسكنها الحضر بينما الأخرى تسكنها أغلبية قبلية.

حق التصويت لأربعة مرشحين فقط. وينجح في الدائرة أول عشرة يحصلون على أعلى عدد من الأصوات. (انظر الخريطة 13).

وفيما يلي جدول (3) الذي يوضح الحدود الإدارية لكل دائرة مع ما تتضمنه من أعداد الناخبين. (وزارة الداخلية، 2003).

1 - جدول (3) - الدائرة الانتخابية الأولى:

المنطقة	عدد الناخبين
الشرق	352
دسمان	51
المطبة	2
بنيد القار	656
الدسمة	2568
الدعية	2029
الشعب	1476
فيلكا وسائر الجزر	293
النقرة، حولي، ميدان حولي	48 + 187 + 137
الجابرية	2435
بيان	4292
مشرف	2703
مبارك عبدالله الجابر	—
سلوى	2881
الرميثية	7261
السالمية	1202
الرأس	267
البدع	71
المجموع	28913

تابع الجدول (3) - الدائرة الانتخابية الثانية:

المنطقة	عدد الناخبين
المرقاب	-
ضاحية عبدالله السالم	2238
القبلة	16
الشويخ	564
الشامية	1891
غرناطة	261
كيفان	3151
الفيحاء	1768
النزهة	1443
القادسية	2362
المنصورية	1125
الأندلس	1802
الرقعي والري	120
العمرية	2401
الصليبخات	2776
المجموع	22918

تابع الجدول (3) - الدائرة الانتخابية الثالثة:

المنطقة	عدد الناخبين
الخالدية	2031
اليرموك	1324
قرطبة	1174
العديلية	2169
السرة	1768
الصديق	-
السلام	2
حطين	-

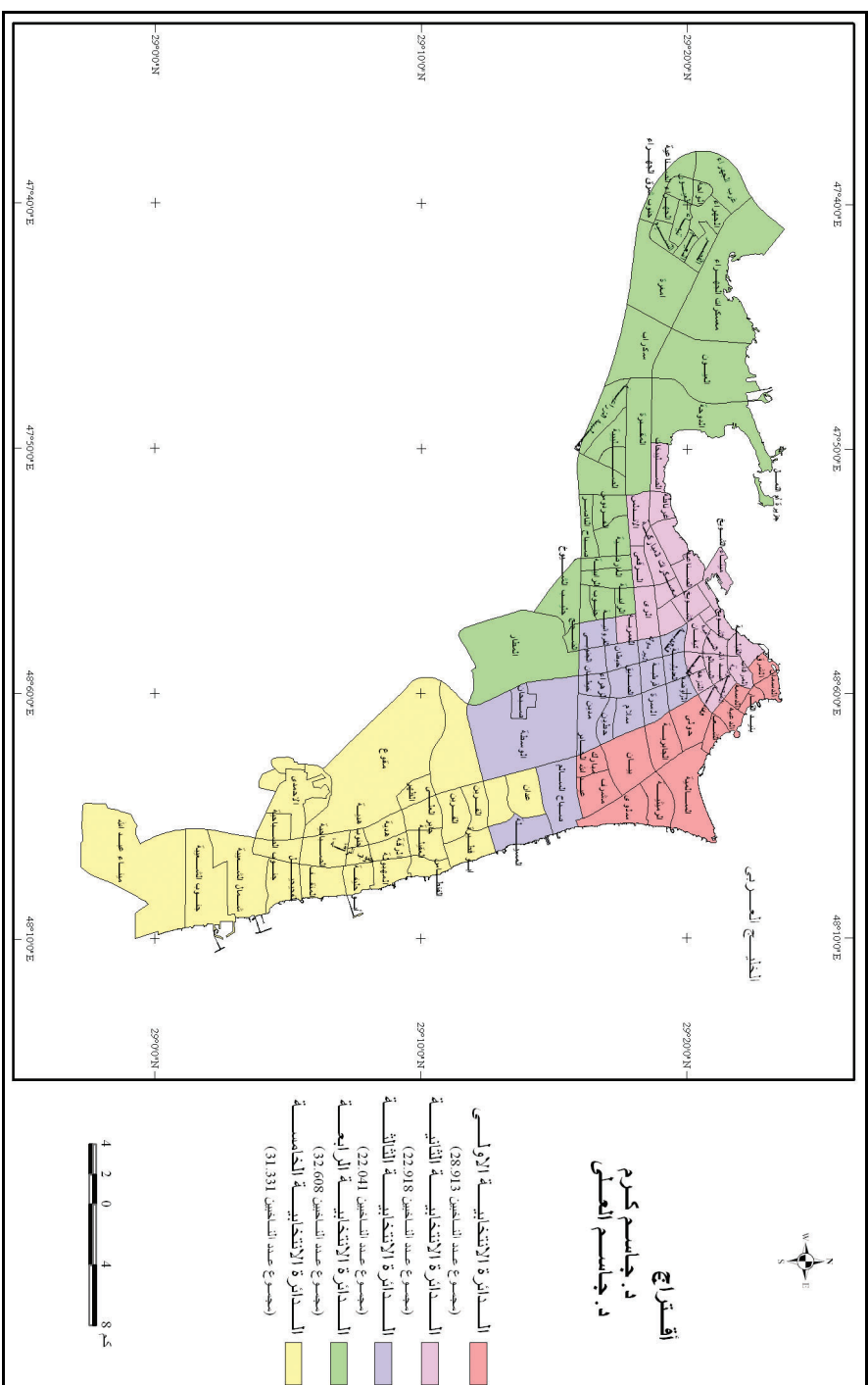
المنطقة	عدد الناخبين
الشهداء	—
الزهراء	—
الروضة	3324
أبرق خيطان	3283
خيطان الجديدة	1343
صباح السالم	5521
المسيلة	4
المجموع	22041

تابع الجدول (3) - الدائرة الانتخابية الرابعة:

المنطقة	عدد الناخبين
الجهراء	5153
الجهراء الجديدة	6866
أمغرة	—
الصليبية والمساكن الحكومية	245
الدوحة	2752
الفردوس	4968
العارضية	3172
صباح الناصر	1429
جليب الشيوخ	2529
الرابية	2392
الرحاب	681
إشبيلية	—
الفروانية	2393
العضيلية	28
صيهذ العوازم	—
الشداية	—
منطقة البر	—
المجموع	32608

تابع الجدول (3) - الدائرة الانتخابية الخامسة:

المنطقة	عدد الناخبين
العقيلة	36
المهولة	110
الفنيطيس	—
الفنطاس	869
أبو حليفة	720
المنقف	1698
العدان	—
القرين	2392
القصور	—
مبارك الكبير	—
الظهر	2156
ضاحية جابر العلي	3261
هدية	1644
الرقعة	5629
ضاحية علي صباح السالم	—
ضاحية فهد الأحمد	—
الصباحية	6606
الفحيحيل	3856
الأحمدي	1545
المقوع	—
وارة	—
الصبيحية	—
ميناء عبدالله	—
الزور	5
الوفرة	11
أم الهيمان	1002
الجعيديان حتى الحدود مع السعودية	—
المجموع	31331



ووفقاً لهذا التقسيم فإن الدوائر الانتخابية ستكون كالتالي:

الدائرة الأولى تضم حالياً 28913 ناخباً.

الدائرة الثانية تضم حالياً 22918 ناخباً.

الدائرة الثالثة تضم حالياً 22041 ناخباً.

الدائرة الرابعة تضم حالياً 32608 ناخباً.

الدائرة الخامسة تضم حالياً 31331 ناخباً.

من عيوب هذا التقسيم وجود اختلاف في أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية. ولكن لو أخذنا المتوسط الحسابي للدائرة، وهو تقسيم عدد الناخبين الإجمالي على الدوائر الخمس لأصبح المعدل هو المتوسط الحسابي 27562. وبناء على ذلك فإن أعداد الناخبين في الدوائر الخمس قريبة من هذا المتوسط الحسابي. وتبقى الدائرتان الثانية والثالثة هما الدائرتين الوحيدتين اللتين يقل عدد ناخبيهما عن الدوائر الأخرى بشكل ملحوظ؛ حيث إن الفرق بين الدائرتين الثالثة والرابعة نحو 10000 صوت. أما الدائرة الثالثة فهي، وإن كانت صغيرة الحجم سكانياً في الوقت الحالي فإن فيها مناطق، مثل الصديق والسلام وحطين والشهداء والزهراء، لم تدرج بعد في الجداول الانتخابية. والمعروف أن المناطق الأربع الأخيرة تضم نحو 8000 قسيمة. وبالطبع فإن نسبة كبيرة من هذه القسائم مبنية الآن، وسوف تدرج في الجداول الانتخابية لانتخابات 2007، مما سيرفع عدد الناخبين بين 4000 و 5000 ناخب إضافي. وإذا ما اكتمل بناء هذه المناطق الأربع مع الصديق فإن الزيادة يمكن أن تصل إلى 10000 ناخب، يضاف إلى 22041 ناخباً مسجلاً حالياً. وبناء على ذلك فإن الدوائر الأولى والثالثة والرابعة والخامسة ستكون متقاربة سكانياً. وتبقى الدائرة الثانية هي الوحيدة، أقل سكانياً، وهذا أمر مقبول.

أما مميزات هذا التقسيم، فهو ضمان تمثيل كل الشرائح الاجتماعية في المجلس. ففي الدائرة الأولى يمكن أن ينجح خليط من الشيعة والسنة والعوازم لكون الناخب يدلي بصوته إلى أربعة مرشحين فقط. لذلك لن يكون هناك تركيز على شريحة دون أخرى. وفي المنطقة الثانية هناك خليط من الطبقة التجارية التقليدية والحضر المستقلين والمحافظين، وهناك أيضاً مناطق العمرية والأندلس والصليبخات، التي تضم قبائل الرشيدة ومطير وعنزة.

وفي الدائرة الثالثة هناك خليط من الحضر المستقلين السنة وذوي التوجهات

الإسلامية مع إمكان تمثيل بعض نواب القبائل الموجودين في منطقة صباح السالم. وتضم منطقة صباح السالم (5521 ناخباً) خليطاً من القبائل، بخاصة العوازم بالإضافة إلى الحضر. أما الدائرة الرابعة ففيها خليط من القبائل، مثل شمر وعنزة والظفير، وهذه لها حظوظ متساوية في النجاح.

أخيراً، الدائرة الخامسة وفيها مجموعة من القبائل مثل العجمان والعوازم بشكل كبير، ثم تجمعات قبلية أصغر من الهواجر والفضول وتجمعات حضرية. وهنا أيضاً تكون الفرصة متساوية للقبائل بأن تمثل بالمجلس.

ما يميز هذا التقسيم هو تخفيف الطابع الطائفي للدوائر مع أن كل طائفة سوف تمثل في المجلس. كما أن التقسيم لن يجعل قبيلة معينة تتسيد بذاتها، بل الفرصة أمام القبائل الأخرى متاحة للوصول إلى المجلس. وأخيراً فإنه أجريت عملية تداخل بين الدوائر لكي تقل ظاهرة الدوائر الداخلية والدوائر الخارجية. وبحسبة مبدئية فإن الدوائر الانتخابية يمكن أن تفرز النتائج التالية:

- الدائرة الأولى 5 نواب شيعة + 3 نواب سنة + نائبين من العوازم.
- الدائرة الثانية 8 نواب من السنة المستقلين والطبقة التجارية التقليدية + نائبين من القبائل.
- الدائرة الثالثة 8 نواب من السنة المستقلين والإسلاميين + نائبين قبلين (يحتمل أن يكون من الرشيدة ومطير).
- الدائرة الرابعة 10 نواب من مختلف القبائل.
- الدائرة الخامسة 4 نواب من العجمان + 4 نواب من العوازم + نائبين من القبائل الأخرى.

وبذلك فإن الشرائح الاجتماعية سوف تكون ممثلة في المجلس. وإن كان احتمال تمثيل بعض الشرائح في المجلس لا يعكس قوتها الحقيقية، وهذا أمر يجب أن نسلم به؛ إذ لا يمكن تفصيل خريطة تكون عادلة تماماً.

خاتمة:

مما سبق يتبين عدم إمكانية رسم خريطة للدوائر الانتخابية تكون مقبولة من جميع الأطراف في مجلس الأمة أو في الكويت بشكل عام؛ إذ لا يمكن رسم دوائر انتخابية تتماشى والتجمعات السكانية المنتشرة في الكويت وفي الوقت نفسه تحقق

العدالة بحسب وزن كل مجموعة وحجمها. لذلك فالمطلوب هو الوصول إلى تقسيمة تضمن تمثيل كل الأطياف السياسية والاجتماعية في مجلس الأمة بشكل ينسجم وثقلها في المجتمع بقدر الإمكان.

ذلك، فإننا نرى أن نظام الدائرة الواحدة (لكن مع تطبيق التصويت للقائمة بدلاً من الأفراد) يضمن العدالة للجميع ويُمكِّن الشرائح الاجتماعية من أن تمثل في البرلمان. لكن تبقى العقبة هنا عدم دستورية الدائرة الواحدة؛ ولذلك يجب حل هذه القضية أولاً.

إذا ما تعذر ذلك فإننا نرى أن مقترح الباحثين هو أقرب ما يمكن لتحقيق الأهداف المرجوة. فهو وإن لم يحقق العدالة الكاملة فإنه لم يبخس أي مجموعة حقها من التمثيل في البرلمان. كما أن الخريطة المقترحة من الباحثين هدفت إلى تخفيف حدة الطابعين القبلي والطائفي السائدين الآن في التقسيم الحالي للدوائر. كما أن الخريطة المقترحة تحقق الاتصال الجغرافي للدوائر.

ما يجب أن نؤكد أنه هو أن التحول من نظام الدوائر الخمس والعشرين إلى نظام الدوائر الخمس لن يحل جميع السلبات التي ترافق الانتخابات في الحال. فالتصويت القبلي أو الطائفي أو مشكلة شراء الأصوات، هي سلوك انتخابي تعود عليه الناخب بسبب عوامل ثقافية واجتماعية ودينية. وهذا السلوك لن يزول بتغيير الدوائر الانتخابية؛ إذ يجب أن يغير السلوك الانتخابي مزمنة مع تغيير الدوائر الانتخابية. إن الذي يدفع الناخب إلى نمط التصويت الحالي هو إيمانه بأنه لا يستطيع أن يضمن حقوقه إلا من خلال نائب القبيلة أو الطائفة. لذلك فإن ولاءه للقبيلة والطائفة أكبر من ولاءه للدولة. لذلك إذا استطاعت الحكومة أن تجعل القانون والدستور هما الضمان الأول لصيانة حقوق المواطن فإن ذلك السلوك الانتخابي السلبي سيتغير، وهذا يحتاج إلى تكاتف كل مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى الحكومة والعمل معاً لتحقيق ذلك.

المصادر:

جاسم كرم وجاسم العلي (1999). تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية الانتخابات، رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية.

الرأي العام (2004 أ). العدد (13384)، 20 ذو الحجة 1424هـ، 2004/2/11م، الكويت.

الرأي العام (2004 ب). العدد (13353)، 19 ذو القعدة 1424هـ، الموافق 2004/1/11م، الكويت.

- الكويت اليوم (1996). العدد 244، السنة الثانية والأربعون، 6/2/1996، الكويت.
- القبس (2003 أ). العدد (10777)، 18 ربيع الثاني 1424هـ، الموافق 7/6/2003م، الكويت.
- القبس (2003 ب). العدد (10962)، 24 شوال 1424هـ، الموافق 18/12/2003م، الكويت.
- القبس (2004 أ). العدد (10987)، 20 ذو القعدة 1424هـ، الموافق 12/1/2004م، الكويت.
- القبس (2004 ب). العدد (10999)، 2 ذو الحجة 1424هـ، الموافق 24/1/2004م، الكويت.
- القبس (2004 ج). العدد (11104)، الاثنين 21 ربيع الأول 1425هـ، الموافق 10 مايو 2004م، الكويت.
- القبس (2004 د). العدد (11145)، الأحد 2 جمادى الأولى 1425هـ، الموافق 20 يونيو 2004م، الكويت.
- الوطن (2003). العدد (98001)، 20 ربيع الأول 1424هـ، الموافق 21/5/2003م، الكويت.
- الوطن (2004). العدد (10185)، 25 ربيع الآخر 1424هـ، 13 يونيو 2004م، الكويت.
- عبدالله النفيسي (1978). الكويت، الرأي الآخر. لندن: منشورات طه.
- مجلس الأمة (2003 أ). مقترح النائب مسلم البراك، الكويت، دائرة واحدة، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 23/7/2003.
- مجلس الأمة (2003 ب). مقترح النائب أحمد السعدون، الكويت، خمس دوائر، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 23/7/2003.
- مجلس الأمة (2003 ج). مقترح النائب حسن جوهري - الكويت، عشر دوائر، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 28/10/2003.
- مجلس الأمة (2003 د). مقترح النائب محمد البصري - الكويت، عشر دوائر، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 28/10/2003.
- مجلس الأمة (2003 هـ). مقترح النائبين عاشور والزلزلة، الكويت، عشر دوائر، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 28/10/2003.
- مجلس الأمة (2003 ز). مقترح النائب خالد العدوة، الكويت، عشر دوائر، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 28/10/2003.
- محمد محمود الديب (2002). الجغرافية السياسية: منظور معاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- وزارة الداخلية (2003). نتائج انتخابات مجلس الأمة لعام 2003، إدارة شؤون الانتخابات، الكويت.
- Butler, D. (1955). *The redistribution of seats, Public administration*. Oxford: Oxford University Press.
- Jarkhi, J. (1984). *The electoral process in Kuwait, A geographical study*, Unpublished Ph. D. thesis. UK: University of Exeter.
- Muir, R. & Paddison, R. (1985), *Politics, geography and behaviour*. London: Methuen Co. Ltd.
- قدم في: مارس 2004.
- أجيز في: أغسطس 2004.

Geography

The Redistribution of the Electoral Constituencies in Kuwait and its Impact on Voting Behaviour

*Jasem Karam**

*Jasem AL-Ali***

This study aims to analyze the impact of the redistribution of the electoral constituencies on voting behaviour in Kuwait. The constituencies in Kuwait have been changed five times since 1961. The amendment of 1980, which changed the constituencies from 10 to 25, has had a great impact on the outcomes of elections. That amendment had resulted in tribal and sectarian voting patterns, and bribery became widely practiced ever since. This voting behaviour is due to the small size of the constituency which makes a candidate need a small number of votes to win the elections. As a result of these negative voting patterns, members of the Parliament submitted several suggestions calling for a re-distribution of the constituencies to one, five, or ten. The study examined all of the submitted suggestions and highlighted their positive and negative aspects. The researchers, then, proposed a new map that would divide Kuwait into five constituencies, based on geographical bases, avoiding any gerrymandering or malapportionment (?). Moreover, the new map guaranteed the full representation of all political groups. The study concluded with the assumption that the reduction of the constituencies will result in the decline of the tribal and sectarian voting pattern and puts an end to bribery. The authors realize, however, that the redistribution of the constituencies alone can not correct all electoral anomalies.

Keywords: Geography of elections, Electoral constituencies, Electoral behaviour, Tribalism, Sectarianism, Bribery.

* Dept. of Geography, Faculty of Social Science, Kuwait University.

** Dept. of Geography, Faculty of Social Science, Kuwait University.